

الفصل الرابع:

السياسة الائتمانية الموريتانية ودورها في التنمية الاقتصادية.

تمهيد

المبحث الأول: تطور السياسة الائتمانية في موريتانيا

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي الموريتاني

في تمويل التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

الفصل الرابع:

السياسة الائتمانية الموريتانية ودورها في التنمية الاقتصادية.

تمهيد:

تستهدف السياسة النقدية بالأساس تحقيق مستوى التوظيف الكامل والحفاظ على استقرار مناسب للأسعار الذي يحدد تركيز الدخل والوصول إلى توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إيجاد توازن بين حجم الائتمان وبين الاحتياجات الحقيقية لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتمتلك السلطات النقدية ترسانة من الآليات المباشرة وغير المباشرة لضبط هذه السياسة، يتقرر الاستخدام الفردي أو المزج بينها حسب درجة الصلابة المطلوبة. وقد أظهرت التجربة اليوم أن مختلف الأوضاع يجب معالجتها كلا على حدة، وأنه لا توجد قاعدة مرجعية مثالية لتفهم السياسات النقدية والعمل بها كما لا يوجد تحكيم مرجعي لتمييز آليات الرقابة. وفيما يخص الامتزاج الأفضل بين هذه الآليات فإنه يتحدد من خلال الخصوصيات الذاتية لكل وضعية⁽¹⁾.

وفي موريتانيا يتم وضع السياسة الائتمانية والعمل بها في إطار ضيق بالتشاور بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يساعدهما في هذه المهمة أقرب معاونين وخصوصا لجنة السياسة النقدية والمالية المنشأة والمخصصة لهذا الغرض. ويتوقف اختيار الوسائل المناسبة بالدرجة الأولى على طبيعة الأهداف المحددة والتي قد تتأثر تارة من حتمية الاستقرار وتارة من ضرورة إعطاء دفع جديد للنشاط الاقتصادي. وقد مرت السياسة الائتمانية الموريتانية بعدة مراحل؛ حيث انتقلت في منتصف الثمانينات من الرقابة المباشرة التي مارستها منذ استقلالها النقدي (عام 1973) إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي ترعاها مؤسسات بروتين وودز، وهي بذلك تسعى تحديدا إلى زيادة قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات المحلية وتجميعها بشكل منظم وعملي، وتحويلها إلى ائتمان موجه نحو تمويل قطاعات الأولوية (كالزراعة والصناعة)، وكافة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع مراعاة تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار مما قد يساعد على تحقيق المزيد من المدخرات، ومنع توجيه الأموال إلى الاستثمارات غير الإنتاجية.

وستعرض في هذا الفصل إلى مراحل تطور السياسة الائتمانية الموريتانية (المبحث الأول) قبل أن نتعرف على دور الجهاز المصرفي الموريتاني في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التطرق لدوره في تعبئة المدخرات وتوزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة المستفيدة منها (المبحث الثاني).

(1) علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص : 504.

المبحث الأول: تطور السياسة الائتمانية في موريتانيا.

لقد اعتمد البنك المركزي الموريتاني الرقابة المباشرة على الائتمان منذ إنشائه وحتى منتصف الثمانينات حين تخطى عن هذا الأسلوب ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي التي باشرتتها الحكومة الموريتانية بإشراف مؤسسات بروتن وودز، كما سبق أن رأينا.

في هذا المبحث نحاول تتبع تطور السياسة الائتمانية الموريتانية عبر محطاتها الرئيسية، حيث نتناول في المطلب الأول مرحلة ما قبل برامج الإصلاح الاقتصادي (1960-1985)، وفي المطلب الثاني نتعرف على السياسة الائتمانية من وجهة نظر مؤسسات بروتن وودز، قبل أن نتطرق إلى تطبيقاتها الموريتانية في المطلب الثالث، وأخيرا نحاول معرفة حدود التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من حيث العمل والأهداف.

المطلب الأول: السياسة الائتمانية الموريتانية قبل برامج الإصلاح (1960-1985).

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين؛ المرحلة الأولى وهي التي اتسمت بالتبعية النقدية لفرنسا لغياب السلطة النقدية الوطنية وغطت الفترة 1960-1973، أما المرحلة الثانية فهي التي غطت الفترة 1973-1985 ومارست فيها السلطات النقدية الرقابة المباشرة على الائتمان.

أولا: المرحلة الأولى (1960-1973)

تميزت هذه المرحلة بعدم وجود مؤسسة نقدية مركزية إنما كانت هناك فروع تابعة لمؤسسات أجنبية نتيجة انتماء البلاد للاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، وهو ما يعني عدم وجود سياسة نقدية ومصرفية وطنية. كما أن غياب سياسة عامة واضحة المعالم للدولة الناشئة وكذا الارتجالية في اتخاذ القرارات قد ساهما في وضع اقتصادها تحت رحمة الاقتصاد الأقوى في المنطقة، حيث يتم إصدار العملة وتصديرها من بنك الإصدار المركزي (BCEAO) حسب الاحتياجات النقدية للنمو في الدخل القومي على مستوى المنطقة كلها. ونتيجة لاختلاف عوامل النمو داخل المنطقة فإنه يترتب على ذلك أيضا اختلاف معدلات النمو مما ينجم عنه تسرب الإصدار النقدي إلى بعض هذه الدول بدرجة أكبر من معدل النمو المتحقق في الدخل لديها، ويعمل على استيراد التضخم وبالتالي يسهم في تفاقم مشكلاتها الاقتصادية وفي طليعة هذه الدول موريتانيا. وبالرغم من أن القانون الذي بموجبه أنشئ المصرف المذكور نص على قيامه بكافة مهام السلطات النقدية⁽¹⁾ من رقابة وإشراف وتنسيق فيما يتعلق بالتدفقات النقدية بين الدول الأعضاء إلا أنه لم يهتم إبان ممارسته لأعماله إلا بتوفير السيولة اللازمة، كهدف أساسي على حساب

(1) ولد أحمد محود عيسى، مرجع سابق، ص: 120.

أهداف السياسة النقدية التي تعمل على تحقيق التوظيف والاستقرار الاقتصادي حيث أعفيت الودائع الآجلة من نسبة الاحتياطي القانوني وتم اعتماد أسعار الفائدة الرخيصة تحجيماً للمدخرات إذ لم يتجاوز الحد الأعلى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية 4.5% بالإضافة إلى إتباع سياسة سعر إعادة الخصم في صالح البنوك التجارية حيث ظلت نسبته ثابتة عند مستوى 3.5% تشجيعاً لهذه الأخيرة على التوسع في الائتمان. ومن هنا يمكننا القول إن المصرف كان يقوم أساساً بدور الممول المشارك للمصارف التجارية.

ثانياً: المرحلة الثانية (1973-1985) .

تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي الموريتاني الذي يعتبر السلطة المسؤولة عن تنظيم واستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في النقد والائتمان. وقد طبعت هذه المرحلة سيطرة الأدوات المباشرة للسياسة الائتمانية من قبيل تحديد سقفوف الائتمان ونظام الرخص المسبقة إضافة إلى أسلوب الرقابة غير المباشر بواسطة إعادة التمويل تحت السقفوف المحددة وأخيراً الرقابة على تكاليف الائتمان.

(1) الرقابة المباشرة:

يتعلق الأمر بالمزج بين الرقابة العامة والفردية على الائتمان الممنوح من طرف المصارف وذلك من خلال:

- تأطير القروض بواسطة تحديد سقفوف الائتمان بالنسبة لكل قطاع وكذلك بالنسبة لكل مصرف.
- نظام الرخص المسبقة للبنك المركزي والتي هي مطلوبة للقروض التي تزيد مدتها على سنتين وكذلك بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي يتعدى مبلغها مليوني أوقية.

(2) الرقابة غير المباشرة:

وتعتمد الرقابة غير المباشرة على إعادة التمويل الممنوحة للبنوك في إطار السقفوف الكلية والفردية المصادق عليها سنوياً من طرف البنك المركزي الموريتاني.

فقد يلجأ البنك المركزي إلى وضع سقفوف ائتمانية، وهو ما يعني وضع الحدود القصوى التي يتعين ألا يتجاوزها الائتمان الممنوح من البنوك وذلك لتفادي المبالغة في منح الائتمان وما قد يترتب على ذلك من آثار تضخمية. وقد ظل البنك المركزي الموريتاني يشترط على البنوك التجارية والمتخصصة حداً أقصى لا يمكن أن يتجاوزه مبلغ القرض الممنوح. وقد حُدّد هذا السقف ب: 4 مليون أوقية بالنسبة للخصم التجاري و 2 مليون أوقية بالنسبة لباقي القروض قصيرة الأجل. أما بالنسبة لفتح الاعتمادات المستندية أو الضمانات الاحتياطية والكفالات فقد حدد هذا المبلغ بعشرة ملايين أوقية، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح لمقترض معين 15 مليون أوقية مهما كان نوع الائتمان المقدم له، كما حدد البنك المركزي سقفاً للمبالغ التي يمكن إعادة خصمها⁽¹⁾. وكإجراء استثنائي يحق لمحافظ البنك المركزي التدخل في حالة تعرض أحد البنوك لصعوبة كبيرة في السيولة، حيث يوصي بتغييرات استثنائية في حدود السقف وسعر الخصم بالنسبة للبنك المتضرر للحيلولة دون انهياره. إلا أن هذه المرونة في الإجراءات - والتي تمثل حالة الاستثناء -

(1) محمد الأمين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 134.

أصبحت هي النظام العادي للتعامل مع البنك المركزي، الشيء الذي كان له الأثر السلبي على النظام المصرفي كما سبق أن رأينا.

ومع بداية الإصلاح المصرفي قام البنك المركزي بإلغاء الشروط المسبقة لمنح الائتمان، وأعطى في العام 1993 حرية منح القروض وتحديد حجمها ومدتها وشروطها للبنوك التجارية وذلك في ظل الاعتماد على أدوات الرقابة غير المباشرة التي تتناسب مع فلسفة حرية الإصلاح الاقتصادي.

(3) الرقابة على تكاليف الائتمان:

لقد كان البنك المركزي وحتى العام 1992 يطبق معدلات للفائدة تعتمد على نظام لمعدلات إعادة الخصم تفرق بين قطاعات النشاط الاقتصادي بطريقة توجيه الائتمان باتجاه القطاعات ذات الأسبقية بالنسبة للسلطة العمومية. فقد طبقت المصارف معدلات تفضيلية على القروض القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي وصلت إلى 10% بالنسبة للقروض القصيرة الأجل في القطاعات ذات الأولوية - كالصيد والزراعة - و13% بالنسبة للقطاعات الأخرى^(*). أما بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل فقد وصلت هذه المعدلات إلى 9% و 12% على التوالي.

وبما أن القروض الأساسية كانت معتمدة من طرف البنك المركزي فإن معدلات الفائدة كانت نسبيا منخفضة ولم تعكس التكلفة الحقيقية للنقود. ومن جهة أخرى فإن المعدلات الدائنة كانت سالبة، ولذا فإن تعبئة الموارد الثابتة على شكل ادخار كانت متواضعة مما أدى إلى ضعف الوساطة المالية من طرف البنوك.

نشير أخيرا إلى أن السلطات النقدية الوطنية انتهجت سياسة الكتلة النقدية طيلة الفترة 1980-1985 وهو ما يعني مراقبة الكتلة النقدية من خلال مراقبة الائتمان وذلك بتحديد معايير لنمو الكتلة النقدية عن طريق سقف الائتمان. ونظرا لعدم التزام البنوك الأولية بالسياسة الائتمانية المحددة من طرف السلطة النقدية، من حيث تطور المخاطر واحترام توجيهات البنك المركزي الموريتاني ومبدأ سمو الأهداف، فإن نتائج هذه السياسة كانت سيئة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إصلاح السياسة الائتمانية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي.

تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل التخصيصات للموارد. وتشكروا دول العالم الثالث في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية واعتمادها بشكل كبير على البنوك في التمويل، وتتميز أنظمة تمويل الاقتصاد تقليديا بوجود أسلوبين:

- نظام التمويل المباشر، والذي يميز اقتصاديات الأسواق المالية، وهو يعتمد على تحويل الموارد لدى الأعوان ذوي الفائض إلى الأعوان الذين هم بحاجة إلى التمويل، ويتم ذلك بشكل مباشر عبر السوق.

(*) السعر المدين كنسبة مئوية خلال الفترة 1989-1992.

(1) ولد أحمد محمود عيسى، مرع سابق، ص: 123.

- نظام التمويل غير المباشر، والذي يميز اقتصاديات المديونية، وهي الحالة التي يكون فيها النظام المصرفي هو أساس توفير الأموال الضرورية للمؤسسات، وهو ما يسمح بعملية خلق النقود.

ويعتبر نظام التمويل غير المباشر هو الغالب على الدول النامية، وهو قليل الفعالية خاصة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الأداء المصرفي بعد إقرار معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال^(*). ومن هنا فإن إصلاح النظام المالي يتم على محورين⁽¹⁾:

- تطوير الأنظمة المصرفية من خلال الابتعاد عن الائتمان الموجه وإدارة السياسة الائتمانية عن طريق الأدوات غير المباشرة وإعادة هيكلة المصارف العمومية وتحرير أسعار الصرف.

- الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية عن طريق إصلاح الأسواق النقدية ووضع سوق مالية كفؤة يوفر شروط السيولة والشفافية وذرية السوق (atomicité).

وفي هذا الإطار يوصي صندوق النقد الدولي إتباع سياسة ائتمانية انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي بغرض الحد من التضخم وتصحيح وضع ميزان المدفوعات. ولتحقيق ذلك ينصح صندوق النقد الدولي باتخاذ ما يلي⁽²⁾:

1/ وضع سقف على الائتمان المحلي:

هذه الأداة تمنع البنك المركزي من منح الائتمان للحكومة أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيّد عرض النقود تلقائياً، ومن ثم ينخفض مستوى الإنفاق الحكومي وبالتالي الطلب على الواردات. ومن ناحية أخرى فإذا أدى انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فقد يمكن اجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

2/ رفع أسعار الفائدة:

يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وضمان التخصيص الكفء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني. ويرى الصندوق أن تقييد أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة لا يعكس الندرة النسبية لعنصر رأس المال ولا معدلات التضخم، ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تتطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤدي إلى:

- الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.
 - إضعاف الحافز على الادخار، وبالتالي تدهور حجم المدخرات.
 - هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالاة في أسعار الصرف.
- لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة حيث أن ذلك يضمن:

(*) يرجع اسم هذه اللجنة إلى مدينة بال أو بازل السويسرية، وقد قررت هذه اللجنة في العام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال يسمح بتحديد المركز المالي للبنك ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها المودعون فيه، ومن ثم درجة الثقة التي يتمتع بها هذا البنك أو ذلك.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 265.

(2) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 136.

- تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات.

- الاتجاه للادخار على حساب الاستهلاك - بفعل سعر الفائدة المرتفع - يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

- تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة - أخذاً في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية - على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محلياً، ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل، فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 - 2002).

إن استخدام السلطات النقدية لوسائلها المتاحة من أجل إدارة وضبط السياسة الائتمانية ذو طابع متغير. فبتعباً للإطار الذي تتقرر فيه التدخلات فإن حدة الأدوار تتغير من آلية لأخرى واختيار الوسائل يمر من صنف لآخر.

وقد التزم البنك المركزي وحتى العام 1992 علناً بتطبيق رقابة مباشرة تعتمد - كما رأينا - على سقوف الائتمان وتقييد نوعي عبر تحديد أسعار الخصم والفائدة المطبقة والترخيص المسبق والتي تسمح بتوجيه منتقى لإسهامات الجهاز المصرفي في الاقتصاد حسب مجموعة معايير تقييم بنوية ومالية مأخوذة من ملفات العملاء الراغبين في التمويل. ومنذ 1992 خَطَّت السلطة النقدية وبشكل تدريجي نحو استخدام أسلوب الرقابة غير المباشرة لتشجيع المصارف- التي أصبحت ملكيتها خاصة- على مباشرة مسؤولية التسيير في إطار الجو التنافسي وتحرير قوى السوق الذي فرضته الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ منتصف الثمانينات.

أولاً: سياسة القاعدة النقدية (1985-1991).

ارتكزت هذه السياسة على القاعدة النقدية التي تعتبر أن عرض النقود هو نتيجة من جهة لتطور القاعدة النقدية، ومن جهة أخرى لمضاعف القاعدة النقدية. وبما أن خلق النقود القاعدية هو من عمل السلطات النقدية، بمعنى أن البنك المركزي عندما يضع للتداول كمية معينة من النقود الائتمانية فإنه يعطي بالمقابل فرصة خلق الالتزامات الكتابية بدلالة مقدار المضاعف، هذا الأخير هو أيضاً دالة في سلوك الجمهور. وهذا يعني أن قرار الجمهور بالاحتفاظ بموجوداته على شكل نقود ائتمانية يحول دون استخدامها من طرف البنوك التجارية في خلق النقود الكتابية، وأيضاً فإن مراقبة الكتلة النقدية تظل محدودة في ظل اقتصاد مديوني كالاقتصاد الموريتاني.

والحقيقة أنه علاوة على مضاعفات المقاييس الموجودة والتي تخرج عن نطاق مراقبة السلطات النقدية (النقود خارج التداول، الاحتياطات الحرة للمصارف)، فإن عوامل أخرى للسيولة (الموجودات الخارجية، القروض إلى الدولة)، تجعل تدخلات البنك المركزي ضعيفة جدا.

ويقودنا تحليل القاعدة النقدية كوسيلة للتسيير إلى أنها لم تعرف نجاحا في اقتصادنا الوطني وهذا انطلاقا من دفاعات مختلفة تركز على العلاقة بين القاعدة النقدية والكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى إلى كون البنك المركزي الموريتاني غير قادر على السيطرة على حصته من النقود المركزية، وهو ما قاد السلطات النقدية الموريتانية إلى استخدام سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة ابتداء من العام 1992.

ثانيا: سياسة الرقابة غير المباشرة للائتمان (1992-2002).

في سنة 1992 تم توقيع اتفاقيات بين الحكومة الموريتانية من جهة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى في إطار نظام التمويل المدعم للإصلاح الهيكلي. وبدأت السلطات النقدية ترقى باتجاه سياسة نقدية تعتمد على آليات رقابة غير مباشرة طبقا للتوجه الليبرالي الذي اختارته. وتجدر الإشارة إلى أن الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات هي التي أدت بالسلطات الموريتانية إلى توقيع هذا الاتفاق مع المؤسساتين وأن المعالجة الأفضل لهذه الصعوبات - من وجهة نظرها - تكمن في الملاءمة بين المفهوم النقدي لميزان المدفوعات ومفهوم الامتصاص - كما سبق أن رأينا - حيث يتم تعزيز هذين المفهومين بتطبيق سياسة للصرف أكثر واقعية وحيوية بقصد التأثير بسرعة وفعالية على العجز الملاحظ في الحساب الجاري. ويتعلق الأمر هنا بالتأثير على الطلب الكلي الداخلي مع منح الثقة الكاملة لقوى السوق. لذلك قام البنك المركزي الموريتاني بتوحيد سعر الخصم، وحررت أسعار الفائدة تدريجيا، وألغيت السقوف على الائتمان.

وقد تأسست أيضا نسبة احتياطي إجباري تحتسب كنسبة من مجموع الإيداعات وتتم مراجعة معدلها دوريا تبعا لتقييم السلطات النقدية وعززت الرقابة على المصارف التي طلب منها - تحت طائلة العقوبة - احترام نسب التوازن والتضامن مع نظيراتها، بهدف الحد من التوزيع العشوائي للقروض⁽¹⁾. كما افتتحت سوق لأذون الخزينة منذ سنة 1994 أمام كل العملاء تمهيدا لقيام سوق ثانوية تضمن تمويل الحاجات الدائمة للخزينة العمومية، مما يحد من لجوئها للبنك المركزي. كما يرمي هذا الإجراء إلى انتظام السياسة الائتمانية وامتصاص السيولة التي تعتبر فائضة وتأسيس أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي. وهو أخيرا سوق وجد لتعويد الجمهور على الصفقات والعمليات المالية على أمل إيجاد أسواق مالية أكثر تقدما في المستقبل.

نلخص فيما يلي أهم الإجراءات التي اتخذت في إطار إصلاح السياسة النقدية حسب تسلسلها الزمني.

(1) علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص: 506.

الجدول رقم(09): يوضح أهم مراحل إصلاح السياسة النقدية:

التاريخ	الإجراء
1990	إنشاء السوق النقدية ما بين البنوك حيث يمكن لهذه الأخيرة تبادل سيولتها.
1990	استحداث أداة نسبة الاحتياطي الإجباري.
1992	إلغاء نظام الترخيص المسبق المعمول به منذ العام 1974 والذي يلزم البنوك التجارية بطلب الترخيص المسبق من البنك المركزي قبل منح أي قرض مباشر يتجاوز مبلغه مليوني أوقية.
1994	بدأ العمل بإصدار أدونات الخزينة كأداة من أدوات السوق النقدية.
1998	إنشاء شبك لإعادة خصم أدونات الخزينة.
2001	إدخال عمليات السلف الإعانية مقابل أدونات الخزينة كأساس لتبادل السيولة بين البنوك ووضع شبك في البنك المركزي خاص بذلك.

المصدر:

Banque Centrale de Mauritanie. Note d'orientation sur le développement du secteur financier Mauritanien. p : 7. (document).

ومن هنا فإن الرقابة غير المباشرة لعرض النقد تتم الآن من خلال الإجراءات التالية⁽¹⁾:

- إصدار أدونات الخزينة مرتين كل شهر.
- عمليات السوق المفتوحة: ابتداء من مارس 2001 أدخل البنك المركزي آليات (ميكانيسمات) السلف الإعانية مقابل أدونات الخزينة (بيع أو شراء أدونات الخزينة بهدف زيادة أو خفض عرض النقد). وكل هذه العمليات لا تجد مكانها إلا في الفترة الفاصلة بين مناقصتين adjudications .
- نسبة الخصم المطبقة من طرف البنك المركزي لطلبات إعادة التمويل، وهي نسبة السلف المقدمة مقابل أدونات الخزينة (وهي في يوليو من العام 2001 محددة ب: 13%).
- الاحتياطي القانوني: ويتم رفع أو خفض نسبته تبعا لمتطلبات السياسة النقدية.

لقد أدى توجه السياسة النقدية لأهداف مرتبطة أساسا برقابة الكتلة النقدية إلى الإلغاء التدريجي للتحكم في نسبة الفائدة. وهكذا تم الانتقال من شبكة من النسب المحددة من طرف السلطات النقدية حسب مدة وموضوع القرض إلى التحرير التام لنسب الفائدة لم يقيد إلا بالحد الأعلى لنسبة الفائدة المدينة وهو

⁽¹⁾ Banque Centrale de Mauritanie, Note d'orientation sur le développement du secteur financier Mauritanien, Juillet 2001, p : 8. (document).

الذي يساوي سعر البنك *taux directeur* زائداً عشر نقاط مئوية (10%)، ونسبة دنيا على حسابات دفاتر الادخار حددت ب: 8%.

وقد تم تعيين برمجة مالية على قاعدة أسبوعية، وتأخذ هذه البرمجة في الاعتبار نمو العناصر الذاتية للسيولة، وتحدد عندئذ مستوياتها وفرصة التدخل المحتملة. وعلى هذا الأساس تحدد لجنة السياسة النقدية والمالية مبالغ وفترة المناقصات على سندات الخزينة، وتخضع مقترحاتها للسلطات المخولة. ووفق هذا النظام، تقوم السلطات النقدية بمتابعة نمو بعض المؤشرات الجانبية (سعر الصرف، الأسعار، الالتزامات الخارجية، القروض الموزعة، مستوى الإيداعات، تطور الحسابات الجارية للبنوك،.... إلخ)، وعبر هذه المؤشرات تُقيّم درجة نجاح السياسة المتبعة، وتُدخل التصحيحات الملائمة في الوقت المناسب.

ثالثاً: استخدام أدوات السياسة الائتمانية.

في إطار ممارسته للرقابة غير المباشرة على الائتمان يقوم البنك المركزي الموريتاني باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية والنوعية نتناولها كما يلي:

1/ الأدوات الكمية:

تعمل الأدوات الكمية بصفة أساسية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بأوجه استعماله، ويستخدم البنك المركزي الموريتاني أربعة وسائل كمية للتحكم في كمية النقود وهي:

*** سياسة سعر الخصم:**

وسعر الخصم عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة. ويشترط في نجاح استخدام هذه الأداة وإمكانية تأثيرها على توجيه الائتمان أو تجميع المدخرات وتعبئتها، مجموعة من الشروط قد لا تكون موجودة في الاقتصاد الموريتاني. فسعر الخصم المعلن عنه من طرف البنك المركزي يجب أن يكون له تأثير سريع على أسعار الفائدة في سوق النقد والائتمان، وأن يكون الهيكل الاقتصادي للدولة يتمتع بقدر كبير من المرونة على النحو الذي يسمح لأجهزة الثمن والأجور وتكلفة الإنتاج في الاستجابة إلى التغير في أسعار الفائدة المصرفية، وأن تكون تحركات رؤوس الأموال الأجنبية حرة ولا توجد قيود تحكمية تعوقها.

ولقد حددت السلطة النقدية أسعار خصم متعددة خلال الفترة 1975 - 1992 على ضوء أهداف السياسة النقدية؛ وهكذا فقد وجد سعر مخصص لإعادة تمويل الخزينة وأسعار خاصة بكل قطاع لإعادة تمويل المصارف في حالة لجوئها إلى البنك المركزي للإسهام في تمويل الاقتصاد. فأسعار الخصم هذه ترتفع وتخفض حسب درجة تشجيع القطاع. وفي تلك الفترة كانت معدلات أسعار الخصم تتراوح ما بين 6.5% لمعدل الخصم التفضيلي و9% لمعدل الخصم العادي، وهذا ما جعل قروض البنوك التجارية من البنك المركزي مرتفعة في تلك الفترة حيث وصلت أقصاها في العام 1992 بقيمة 4380 مليون أوقية⁽¹⁾. وقد اكتفى البنك المركزي بتحديد حد أقصى على القروض القابلة لإعادة الخصم في الفترة 1989 - 1992 بحوالي 15% للتمويل قصير الأجل و9% للتمويل طويل الأجل، وذلك بغرض تشجيع البنوك

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques, Mars 1999. p : 13.

التجارية على تخفيض معدلات الفائدة المدينة على قروض التنمية ذات الأجل الطويل وبالتالي تخفيض تكلفة الحصول عليها كي يتسنى للبنوك الاستفادة من نافذة إعادة الخصم لدى البنك المركزي إذا هي احتاجت للسيولة. إلا أن حجم القروض في تلك الفترة يوحى بأنها اعتمدت أساسا على القروض القصيرة الأجل التي لا تمثل تهديدا كبيرا على حجم سيولتها.

ومنذ إقامة الإصلاحات سنة 1992 لم يعد يطبق إلا سعر خصم واحد يتحدد بالرجوع إلى معدلات أسعار الفائدة على آخر مناقصات أذون الخزينة. وتقوم السلطات النقدية بتوسيع أو تضيق الهامش على متوسط سعر سوق أذون الخزينة لتحديد سعر الخصم حسب الإشارة المراد إرسالها للسوق. وقد نص التنظيم المصرفي 400/ج/ر/93 الصادر بتاريخ 1993/07/01 والمعدل للقانون المصرفي للعام 1992 على تحديد سعر الخصم كالتالي:

- أن يكون معدل الخصم المطبق من طرف البنك المركزي في حدود 11% بدل 9% وإلغاء معدل الخصم التفضيلي الذي كان سائدا قبل إقامة الإصلاحات.
 - أن يكون الحد الأعلى لسعر الفائدة المدينة 18% بدل 17%.
 - أن يتم تحديد أسعار الفائدة على الحسابات الدائنة والمدينة عن طريق البنوك التجارية، بحيث يتم تحديدها عن طريق عمليات العرض والطلب على الأموال.
- ويخلق سعر إعادة الخصم أثريْن؛ الأول نوعي على السعر (سياسة سعر الفائدة) والثاني كمي (حجم الأثر المقبول لإعادة الخصم). وبالتالي كان من نتائج هذه الإجراءات أن تراجع حجم قروض البنوك التجارية من البنك المركزي بشكل ملحوظ - كما سبق أن رأينا - حيث انتقلت من 4380 مليون أوقية في العام 1992 إلى 7 مليون أوقية في العام 1995 لتبقى ثابتة عند هذه القيمة طيلة بقية الفترة. إلا أن حرية الوحدات المصرفية في تحديد أسعار الفائدة أدى في ظل غياب السوق المالية وضيق السوق النقدية إلى ارتفاع أسعار الفائدة المدينة حيث وصلت إلى 22% في نهاية العام 1995، قبل أن يتم تحريرها في العام 1998 ويحدد سقفها بنسبة معدل الخصم زائدا عشر نقاط مئوية (10%) ، كما مر بنا سابقا.
- ويهدف البنك المركزي من خلال ربط أسعار الفائدة المدينة بأسعار الخصم إلى تحقيق تناسب ما بين أسعار الفائدة وحرية السوق كي تلائم مخاطر الائتمان شريطة أن يكون الفارق بينهما يساوي 10 نقاط مئوية على الأكثر. إلا أن البنوك التجارية في البلد لم تلتزم بتطبيق هذا الشرط.

نشير هنا إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة هذا لا يعود إلى زيادة الطلب على الائتمان وإنما يعود إلى الطبيعة الاحتكارية لوحدات الجهاز المصرفي لسوق الائتمان وغياب عنصر المنافسة، ويرجع ذلك إلى كون رؤوس أموال هذه المؤسسات يشترك فيها غالبا نفس الأشخاص.

* تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري:

اعتمد البنك المركزي الموريتاني نظام الاحتياطي الإجباري كوسيلة لتنظيم السيولة المصرفية سنة 1990 ، وهو يُحتسب كنسبة من مجموع الإيداعات، وتتم مراجعة معدله دوريا حسب تقييم السلطات

النقدية، وتفرض غرامة تفوق السقف المحدد للفوائد على الأرصدة المدينة على المصارف التي لا تحترم هذه النسبة، ومن خلال هذه النسبة يستطيع البنك المركزي التأثير على خلق النقود. وفي ظل تطبيق هذه الأداة أُجبرت البنوك التجارية على إيداع القدر المناسب لارتفاع ودائعها بالنسبة لمستوى معين يؤخذ كمقياس داخل حساب لدى البنك المركزي الموريتاني. والمستوى الذي استخدم كمقياس في الفترة الأولى لتطبيق هذه الأداة هو متوسط الودائع تحت الطلب، وقد وصلت هذه النسبة في الأسابيع الأولى من تطبيقها إلى حدود 3% من مجموع ودائع البنوك التجارية⁽¹⁾، وتراوحت بين 2.5% و3% خلال الفترة 1990 - 1996 قبل أن يتم رفعها إلى 4.5% في مارس من العام 1997 ليستقر عند هذه النسبة وحتى اليوم.

وقد اكتفى البنك المركزي الموريتاني بهذه النسبة في شكلها هذا ريثما تصل عملية الإصلاح المصرفي إلى القدرة على جذب المدخرات وتقديم الائتمان الكافي للمؤسسات التنموية في البلاد. فقد اشتكت البنوك كثيرا من ضعف سيولتها وترددت على البنك المركزي مما جعل هذا الأخير يركز على أداة سعر الخصم للتأثير على الائتمان المصرفي وتجاهل أداة الاحتياطي القانوني في ظل استقرار نسبي لنسبة حجم الودائع إلى إجمالي الخصوم ابتداء من العام 1996 كما سنرى في الجدول رقم (10).

* سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بهذه السياسة تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا لأذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية في حوزة البنوك والأفراد، مما يؤدي إلى التأثير في عرض النقد وأسعار الفائدة في الاقتصاد القومي.

ولقد بدأت عمليات السوق المفتوحة متأخرة في موريتانيا، إذ أعلن عنها البنك المركزي في آخر 1994، حيث يقوم منذ ذلك التاريخ بعرض أذون الخزانة كل أربعة أو خمسة أشهر كلما رأى ذلك ضروريا. ولا توجد سوق لتداول الأوراق في موريتانيا، ولذلك فإن إصدار أذون الخزانة عن طريق السوق المفتوحة يمكن أن يشكل بداية لسوق تشمل أوراقا مالية أخرى غير متداولة الآن. ونتيجة لغياب هذه السوق قام البنك المركزي بفتح شبك لديه يتم عن طريقه عرض أذون الخزانة الجديدة والتي يسمح للاكتتاب فيها لكل المؤسسات المالية بالإضافة إلى المواطنين العاديين كما يقوم البنك المركزي بشراء أذون الخزانة التي في حوزة المكتتبين عن طريق هذا الشباك نفسه.

ويعود استخدام السلطات الموريتانية لهذه الأداة إلى وجود مشاكل عدة؛ منها أساسا ارتفاع مديونية الخزينة، وكذلك وجود سيولة زائدة - غالبا - لدى البنوك التجارية. وتسمح هذه الوسيلة بتوفير التمويل اللازم للخزينة العامة دون اللجوء للتمويل بالعجز بالإضافة إلى تأثيرها على سيولة النظام المصرفي بالزيادة أو النقصان حسب مقتضيات السياسة المتبعة. وقد قدرت قيمة أذونات الخزينة الدائرة في 1997/12/31 ب: 5458 مليون أوقية مقابل 4344 مليون أوقية خلال نفس الفترة من العام 1996، وهو ما يمثل زيادة قدرها 25.76%، يمثل نصيب البنوك التجارية 75.11% من المجموع مقابل 50.52%

(1) ولد حمني بننه، مرجع سابق، ص: 101.

في سنة 1996. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى رغبة المصارف في اكتساب ود البنك المركزي، وإدراكهم بأن الاستفادة من أذون الخزانة أسرع وأضمن من غيرها من الأصول الأقل سيولة وضمانة، كما أن الحاجة المستمرة للاقتصاد القومي إلى السيولة النقدية لتمويل المشاريع التنموية يجعل من احتمال تدخل البنك المركزي لشراء أذونات الخزينة التي يحملونها أمرا متوقعا.

* السوق النقدية فيما بين البنوك:

تم إدخال هذه السوق سنة 1990، ومهمتها تحقيق التوازن بين عرض وطلب السيولة وتحديد سعر توازني - الذي هو سعر سوق ما بين المصارف - هذا من جهة. ومن جهة أخرى يعتبر هذا السوق أداة لإتمام الآليات التقليدية لإعادة تمويل النظام المصرفي، وكمجال يمكن للبنك المركزي أن يتدخل فيه لاحقا إما كعارض أو طالب للنقود المركزية بغرض التأثير على حجم السيولة المصرفية ومن ثم حجم العرض النقدي. ويتم في إطار هذه السوق النقاش المباشر بين البنوك والاتفاق على ظروف العمليات ومن ثم تطلب من البنك المركزي تسجيل هذه العمليات.

فالبنك المركزي هو الذي يتولى الإشراف على تسيير هذه السوق حيث يمكن للبنوك تبادل السيولة لأجل قدره سبعة أيام بفائدة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

وقد بلغت القيمة المتداولة في هذه السوق⁽¹⁾ يوم 1999/12/31 - على سبيل المثال - مبلغ 650 مليون أوقية بفائدة قدرها 18%، وتم تسجيل 127 عملية في العام 1997 كان المقرض الأول فيها هو البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI).

ويمكن القول إن هذه السوق لم تستغل بعد نتيجة لتعود البنوك على اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل من جهة وبسبب المنافسة الحادة بين المصارف والتي هي ثمرة لتضارب المصالح التي تقف وراءها من جهة أخرى.

2/ الأدوات النوعية (الكيفية):

تستخدم هذه الأدوات في التأثير على اتجاهات الائتمان ليخدم النشاطات ذات الأولوية في مخططات التنمية الاقتصادية، حيث كانت السلطات النقدية تعطي الأولوية لقطاعي التنمية الريفية والتنمية الصناعية وذلك بمنحهما الأولوية في إمكانية إعادة الخصم، كما أوصت البنوك التجارية بتقديم فائدة تفضيلية لهما (10%). لكن هذا المعدل شكّل عامل نفور للبنوك التجارية من تقديمها القروض لهذه النشاطات التي تشكك في قدرتها على التسديد اعتمادا على تجارب الماضي، وتوجه الائتمان بشكل كبير إلى القطاع التجاري لارتفاع معدلات الفائدة فيه واعتماده على القروض قصيرة الأجل وتدني معدلات الخطر وعدم الضغط على سيولتها مع ملاءمتها لحجم موارد الجهاز المصرفي المحدودة أصلا. وبالنسبة للقروض التي تتجاوز قيمتها مليوني أوقية يُشترط القبول المسبق للبنك المركزي إضافة إلى مجموعة من المستندات معززة بحساب بعض النسب:

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1999, p : 63.

- نسبة الميزانية، ويتم التركيز على:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الموجودات الدائمة؛

الخبزينة + القروض + القيم الأخرى المحصلة

= نسبة السيولة

الودائع لأجل + الودائع الجارية + ضروريات أخرى

- نسبة التشغيل؛ وتركز على تزايد رقم الأعمال، والتدفق المالي لتشغيله وأرباح هذا التشغيل.

ورغم هذه الإجراءات الاحترازية التي وضعها البنك المركزي - قبل أن يلغيا في العام 1993 - فإن البنوك الموريتانية لم تتوخ الدقة والحذر عند استقبالها لطلبات المقترضين، التي غالبا ما تحتوي على معلومات مغلوطة وقد تنسب أحيانا إلى مؤسسات لا وجود لها إطلاقا⁽¹⁾.

وفي إطار إصلاح النظام المصرفي للعام 1992 قرر البنك المركزي الموريتاني أن تعتمد البنوك الأولية في تقديمها للقروض على المعايير الثلاثة التالية⁽²⁾:

* معييار السيولة: حيث على البنك الذي يقدم على منح قروض مراعاة أوضاعه المالية أولا، إذ يجب ألا تقل احتياطياته الاختيارية عن 20% من إجمالي ودائعه، هذا مع موازنته بين الأصول السائلة وشبه السائلة مع الخصوم قصيرة الأجل.

* معييار القدرة على الدفع: ويرى البنك المركزي أن تقاس الموارد الثابتة للعميل وقدرته على توفير الأموال، عن طريق تسهيل بعض موجوداته وذلك باعتبار القاعدتين التاليتين:

- تغطية الأخطار: وذلك بمعرفة الأرصدة الصافية للعميل والرهون والضمانات المقدمة من طرفه والتي أوصى بها البنك المركزي بأن لا تقل عن 140% من تكلفة القرض.

- نسبة توزيع المخاطر على المصرف، بحيث لا يركز قروضه في عدد قليل من العملاء أو نوع معين من القروض. وتحسب نسبة توزيع المخاطر بالعلاقة ما بين الأرصدة الصافية للعميل والمبالغ المرهونة له بأن لا تقل الأولى عن الثانية بنسبة 15%.

* معييار المردودية: يجب أن يتأكد المصرف من دقة الدراسة المقدمة للحصول على القرض ومدى المردودية الاقتصادية والمالية.

إضافة إلى المعايير السابقة أوصى البنك المركزي البنوك الأولية باعتمادها مجموعة من الضمانات، جاءت كالتالي:

(1) محمد الأمين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 136.

(2) نفس المرجع السابق.

- ضمانات شخصية: ويُفترض في الضامن الذي يقبله البنك أن يتمتع بمقومات ائتمانية ممتازة من حيث السمعة والمركز المالي والملاءمة التي تتناسب مع حجم التسهيل الذي يضمنه. إلا أن المعرفة الشخصية في موريتانيا كانت كفيلة بالحصول على القروض دون أن تكون ضمانا حقيقيا للقروض؛ فالطريقة التي سهّلت للمقترض الحصول على القرض دون الضمانات اللازمة يستخدمها المقترض نفسه لتحويل عبء القرض واعتباره ديناً معدوماً للبنك.

- ضمانات عينية: وصف البنك المركزي الموريتاني أنواع الضمانات العينية المقبولة بتلك التي تسهل السيطرة عليها ومراقبتها، ويأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار قيمتها ومدى قابليتها للتداول.

أما بالنسبة للضمانات التي تُطلب للقروض الاستثمارية فهي إما أن تكون أرض المشروع المقترض ومبانيه وآلاته كلها أو بعضها، أو كفالة ضمانية من الشركاء إذا ما كان المقترض شركة.

المطلب الرابع: تنسيق السياسات النقدية والمالية من حيث العمل والأهداف.

إن انسجام الإطار الشامل والكلّي للاقتصاد الذي تتبلور فيه مختلف التطورات قصيرة ومتوسطة الأجل يستوجب تنسيق أنواع النشاط التي يجب القيام بها على مستوى مختلف الإدارات المكلفة بتسيير الاقتصاد الوطني. هذا التعاون يبدو مميزاً بين وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني وهما القطاعان المكلفان بتنظيم وإدارة السياستين المالية والنقدية.

فبعد أن عرف الفكر الاقتصادي نقاشاً طويلاً - تجاوزته الأحداث - بين أنصار السياسة النقدية بزعماء ميلتون فريدمان (Milton Friedman) وأنصار السياسة المالية بزعماء ولتر هيلر (Walter Heller) تقرر أن لكل من السياستين النقدية والمالية مسوغات وجيهة لأهدافها، وأصبح موضوع المناقشة الحديثة في هذا المجال يدور حول السؤال التالي: هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة وأداة علاجية للأخرى⁽¹⁾؟

فالتوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، حيث يمكن عند الرغبة في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضاً إذا أراد تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم. ولأن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة - فهي تنتظر التصويت عليها لمدة قد تطول - فإنه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسيير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها.

ويصبح التنسيق بين السياستين أكثر وضوحاً في ظل إصلاح بنوي كالذي تعيشه البلاد منذ بداية التسعينات. في مثل هذه الظروف يكون التوازن الخارجي أولوية مطلقة لبرنامج التقويم. وحيث أن تطور الائتمان المحلي يؤدي إلى تطور مماثل في عجز الحساب الجاري، وبما أن الكتلة النقدية (عرض النقود)

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 107.

مستقلة عن البرمجة ومحددة من طرف السلطات النقدية عند مستوى منسجم مع توقعات التضخم والنمو وخصوصا الاستيعاب الداخلي المتناسق مع هدف الحساب الجاري، فإنه يبقى على الدولة أن تنفق طبقا لإمكانياتها، في إطار سياسة نقدية ومالية صارمة ورشيده⁽¹⁾.

وبصدد تخصيص مواردها تميز الحكومة ميادين الأولوية (الصحة، التعليم، التنمية الريفية، البيئة...) والقرارات التحكيمية المحتملة تتم على حساب النفقات وخاصة الجارية منها، ويكون تنسيق السياسة النقدية والمالية والتشاور الدائم بين السلطات المكلفة بها شرط لا غنى عنه لمصادقية السياسة النقدية، وبالتالي حتمية الاستقرار. وعليه فإن السير الأمثل لاقتصاد السوق يفترض عملة سليمة ومستقرة بوصفها القيمة الاحتياطية ووسيلة التبادل ووحدة الحساب إضافة إلى معدل تضخم ضعيف ومستقر، وهذا من شأنه تشجيع الإنتاج والتشغيل.

وتعتبر أهداف السياسة النقدية في موريتانيا أهدافا تقليدية تعمل على المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتشجيع عملية الادخار مما يسمح بخلق وساطة تمويلية محلية يمكن توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية للوصول بالنمو إلى أقصى حد في إطار اقتصاد كلي مستقر.

وعلى العموم فإن أهداف السياسة النقدية والمالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي - والتي هي أهداف السياسة الاقتصادية - تتمحور حول الأهداف التالية⁽²⁾:

- بعث النمو الاقتصادي الذي يستلزم الاستثمارات الكبيرة في التجهيز والتكوين.... إلخ، وذلك من خلال رفع معدلات الادخار وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية مثل الصيد والزراعة والصناعة.
- السيطرة على ميزان المدفوعات وكذلك السيطرة على المديونية الخارجية.
- السيطرة على التضخم وهو ما يفترض السيطرة على تمويل الاقتصاد.

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل التنمية.

يقع على عاتق السياسة النقدية في الدول النامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي من مسؤولياتها التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المتخلفة. فإلى جانب انخفاض معدل الادخار الاختياري نجد أن هناك حدا أقصى لما يمكن جبايته من ضرائب دون الإضرار بالاقتصاد القومي. وقد لجأت موريتانيا إلى القروض الأجنبية لسد جزء من الفجوة القائمة بين حجم المدخرات الوطنية المتاحة وحجم الاستثمارات المطلوبة، إلا أن هذه القروض في الواقع محدودة ومقيدة وتعتمد على اعتبارات قد لا تكون اقتصادية في المقام الأول. ومن هنا أصبح على الجهاز المصرفي أن يضطلع بدوره في عملية التنمية كبديل رئيسي للخروج من حلقة التبعية المالية للخارج.

(1) علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص: 515.

(2) ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 148.

وفي هذا المبحث سنناقش في المطلب الأول الدور الذي يساهم به الجهاز المصرفي من خلال تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمارات والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية، وفي المطلب الثاني نتطرق إلى التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، وفي الأخير نتعرف في المطلب الثالث على مدى كفاءة السياسة النقدية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

المطلب الأول: دور البنوك التجارية في تعبئة المدخرات.

المقصود بالمدخرات هنا هي التي تكون محلا لأدوات السياسة النقدية أي الادخارات الاختيارية للأفراد والمؤسسات.

لقد رأينا فيما سبق درجة سيطرة البنوك التجارية على الجهاز المصرفي الموريتاني، وتعرفنا على مواردها ومدى مشاركة كل بند إلى إجمالي الموارد، وقد لاحظنا قلة الفرص المتاحة أمام هذه المؤسسات لخلق النقود الائتمانية نتيجة لضعف مواردها من الودائع الآجلة. وفي ظل غياب بنوك متخصصة تصبح مسؤولية البنوك التجارية في تعبئة مدخرات الشرائح المختلفة للمجتمع مسألة ضرورية لخلق الائتمان المحلي الذي يعتبر اليوم الوسيلة الناجحة لتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستمرة، خاصة إذا كان البديل لمصادر التمويل المحلية هو الديون الخارجية المرتفعة التكاليف والمغالي في مشروطيتها. ومن هنا يمكن القول إن إسهام الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل أهداف التنمية الاقتصادية يتوقف بدرجة أساسية على ما يتلقاه من ودائع، مما يتطلب تنمية الوعي الادخاري وجذب المدخرات وابتكار أنواع متميزة من الأوعية الادخارية التي تتناسب مع تفضيلات الأفراد وقدراتهم الادخارية.

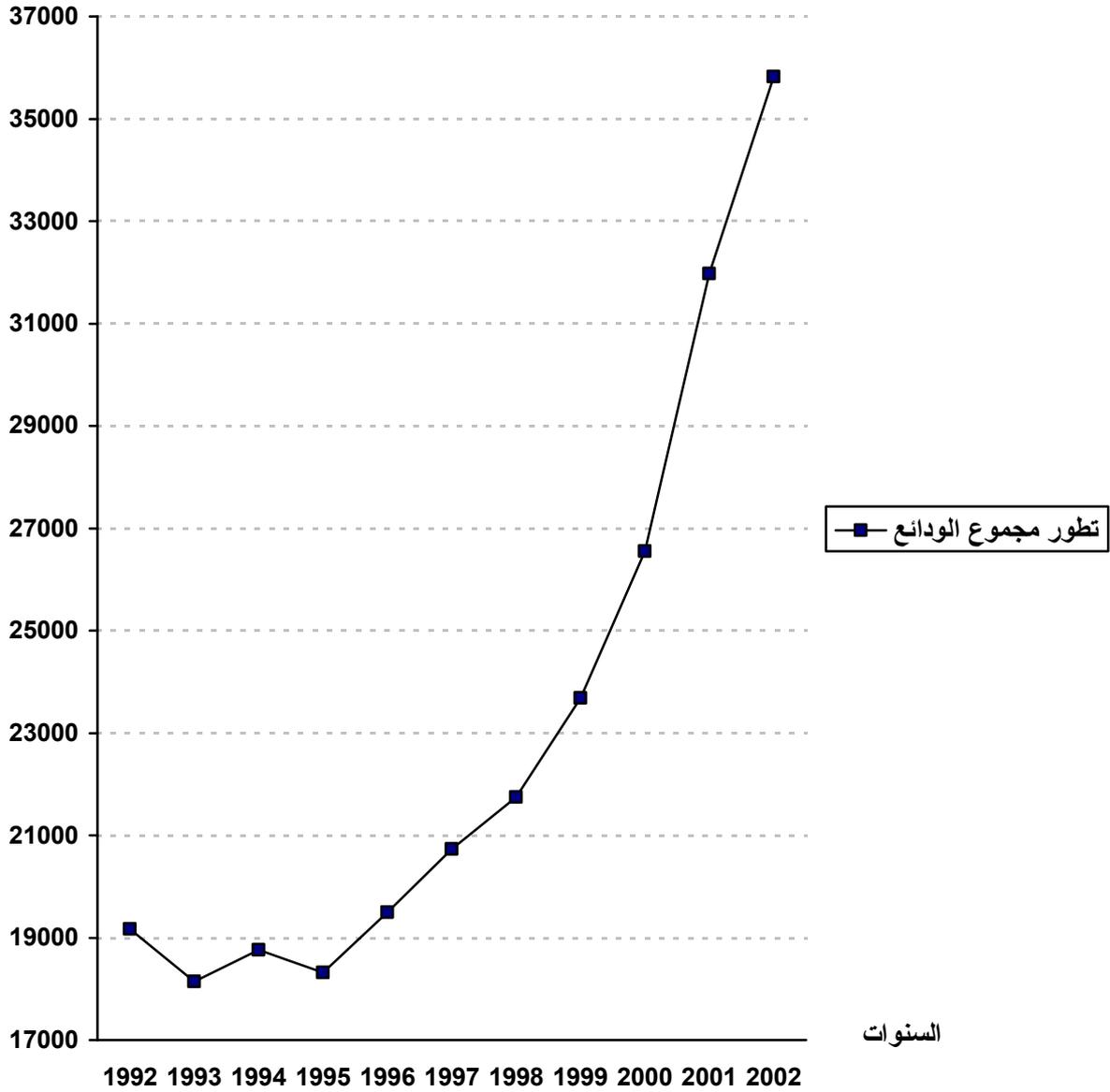
أولاً: الادخار المسير من طرف البنوك الأولية

لقد انعكست الأزمة التي عاشها النظام المصرفي الموريتاني على ضعف ومحدودية وتقليدية الأوعية الادخارية التي يعرضها. ولقد أدى تخلف الوعي المصرفي للفئات المفترض أن تكون مصدرا للادخار، ومقاطعة شريحة عريضة من المجتمع للتعامل مع البنوك سواء عن طريق الإيداع أو الإقراض باعتبار الفائدة ربا شرعيا، أدى هذان العاملان إلى ضعف مزمن للادخار. هذا من جانب المدخر، أما بالنسبة لدور المصرف في تعبئة مدخرات المواطنين فكانت محدودة، حيث لم تساهم المصارف بشكل فعال في نشر الوعي المصرفي؛ إذ لم تقم بعرض خدماتها بشكل جيد وشفاف يستطيع جذب المدخر، بل كان سلوكها غير مشجع اتجاهه مما أدى إلى توجه الكثير من المدخرات خارج الجهاز المصرفي. كما لعبت الوضعية الصعبة التي عاشها الجهاز المصرفي (مثل حالات الإفلاس وارتفاع حجم الديون المجمدة والسمعة السيئة عن إدارتها)، دورا كبيرا في تراجع بعض المدخرين عن التعامل مع هذا الجهاز.

وللتعرف على تطور مجموع ودائع البنوك التجارية خلال الفترة المدروسة، نقدم الشكل التالي:

شكل رقم (1) : تطور مجموع ودائع البنوك التجارية في موريتانيا خلال الفترة 1992-2002

مجموع الودائع



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

Banque Centrale de Mauritanie, bulletin trimestriel de statistiques,
Décembre 2003, p : 14.

يتضح من الشكل أعلاه أن مجموع ودائع البنوك التجارية الموريتانية عرف تراجعا مضطربا من بداية الفترة المدروسة حتى العام 1996 وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الموريتاني من خلال عمليات الخصخصة والتحرير إضافة إلى عمليات التصفية والاندماج، ليعود هذا

المجموع إلى الارتفاع المستمر ابتداء من العام 1996 ومعها العودة التدريجية لثقة الجمهور في هذا الجهاز.

ولمعرفة مساهمة كل فئة من المدخرين في مجموع الادخار المسير من طرف البنوك التجارية الموريتانية نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (10)

كما سبق أن لاحظنا -عند دراستنا لجانب الخصوم في ميزانية البنوك التجارية- فقد عرفت قيم الودائع (بصنفيها: تحت الطلب ولأجل) تذبذبا خلال الفترة المدروسة، كما أن نسبة هذه الودائع إلى إجمالي الخصوم ظلت مضطربة، حيث تراوحت ما بين 27.3% في العام 1993 كنسبة دنيا و 40% في العام 1998 كنسبة عليا، ووصل معدلها المتوسط إلى 35%.

وبالنظر إلى النسب المئوية الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع عرفت تذبذبا ليس بالكبير خلال الفترة المدروسة، إذ تراوحت نسبتها ما بين 56.1% سنة 1997 كنسبة دنيا و 66.9% في العام 2000 كنسبة عليا؛ ومن خلال ذلك يتضح أن نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع مثلت دوما نسبة كبيرة وصلت في المتوسط إلى 61.5% مقابل 38.5% للودائع الآجلة. وتعزى هذه الظاهرة إلى سيطرة البنوك التجارية على الجهاز المصرفي الموريتاني، وهي المؤسسات التي تركز نشاطها على الائتمان قصير الأجل والذي تكفي لتغطيته الودائع تحت الطلب ذات التكاليف المنخفضة مقارنة بتكاليف الودائع لأجل.

وعموما فقد ظلت نسبة الودائع تحت الطلب - على الرغم من تراجعها في بداية الفترة - تحتل معدلا مرتفعا من متوسط إجمالي الودائع. ومن الطبيعي أن يحول ذلك دون توظيف جزء معتبر من موارد البنوك التجارية للأجل الطويلة والمتوسطة، مما يعمل على إعاقة الاستثمارات في مجالي الصناعة والزراعة التي تتطلب هذا النوع من القروض، بل وعلى العكس من ذلك يجعل نشاط هذه البنوك يقتصر على تمويل التجارة عن طريق التركيز على منح القروض قصيرة الأجل. وفي بلد تتزايد فيه معدلات التضخم ويتسع فيه القطاع غير المصنّف (كالعاملين في السوق الموازية) كما الحال في موريتانيا فإن توجيه المدخرات القليلة المتوفرة إلى حساب الادخار في البنوك يكون أمرا في غاية الصعوبة، وبالتالي فإن سياسة تعبئة المدخرات يجب ألا تركز فقط على معدلات الفائدة التي قد تكون عنصرا منفرا بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كذلك عوامل عدة أخرى كطبيعة المدخرين أنفسهم وميولهم الاستهلاكية ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.... إلخ.

وبالرجوع إلى البنود المشكلة لصنفي هذه الودائع نلاحظ التذبذب في الميول الادخارية على مستوى كل فئة بين الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة.

1/ الهيئات العمومية:

تساهم الهيئات العمومية بنسبة معتبرة في إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث ظلت مساهمتها في الودائع تحت الطلب فوق النسبة 23%، وهي النسبة التي سجلتها في السنة الأولى من فترة الدراسة وبقيمة قدرها 2760 مليون أوقية. وقد حققت أعلى نسبة لها في العام الأخير 2002 بنسبة 46% وبقيمة 10418 مليون أوقية، وحافظت على معدل سنوي متوسط يقارب الـ 40%. كما كانت مساهمتها إلى إجمالي الودائع لأجل مرتفعة وصلت في المتوسط إلى النسبة 44.1%، وهو ما يعني أن الهيئات العمومية تشارك بنسبة كبيرة في مجمل ودائع الجهاز المصرفي. ولقد ظلت نسبة الودائع الآجلة

مرتفعة لكنها متذبذبة طيلة فترة الدراسة؛ إذ تراوحت نسبتها ما بين 28.8% كنسبة دنيا سُجلت في العام 2000 و 68.3% في العام 1993.

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة المؤسسات العمومية في ودائع الجهاز المصرفي.

الجدول رقم (11)

نُشير في الأخير إلى أن ارتفاع مساهمة المؤسسات العمومية في تكوين الادخار الذي أخذ طريقه إلى البنوك الأولية لا يعود إلى ارتفاع ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح أو إلى سياسة جذب واضحة يتبناها الجهاز المصرفي الموريتاني لمدخراتها، وإنما يعود بشكل أساسي إلى أن هذه المؤسسات هي الوحيدة تقريبا في البلاد التي تطبق التسيير الإداري الحديث والذي يفرض عليها التعامل مع البنوك فيما يتعلق بصادراتها ووارداتها المالية. هذا إضافة إلى أن وحدات الجهاز المصرفي كانت مؤسسات عمومية تعودت التعاون مع الدولة في السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة الائتمانية بصفة خاصة. ويعود ارتفاع الودائع بشكل كبير في العام 1993 إلى تصفية اتحاد بنوك التنمية وتحويل أصوله إلى أموال سائلة بحساباتها لدى الجهاز المصرفي في إطار عمليات الإصلاح الهادفة إلى إعادة هيكلة المؤسسات غير القادرة على الاستمرار كما مر بنا سابقا.

2/ خواص ومؤسسات:

تحتل مدخرات هذا البند النسبة الكبرى في تركيبة الودائع تحت الطلب، حيث كانت أدنى نسبة سجلتها هي 33.6% في السنة الأولى من الفترة المدروسة، لتصل هذه النسبة إلى 58.6% في العام 1995 وبقيمة قدرها 6143 مليون أوقية. أما متوسط نسبة الودائع تحت الطلب للخواص والمؤسسات إلى إجمالي الودائع تحت الطلب فقد وصل خلال فترة الدراسة إلى 53.6%. وتضم هذه الفئة مجموعة المؤسسات العاملة في مجال التجارة والخدمات وكذلك الأفراد العاديين الذين يوجهون - عادة - مدخراتهم إلى الأنشطة التجارية والخدمية ولا يريدون أن تظل هذه المدخرات معطلة في المصارف مقابل أسعار فائدة متذبذبة إذا ما قورنت بموجات التضخم وأزمات الجهاز المصرفي المتلاحقة، وبالتالي فإن مساهمتهم في الودائع لأجل ظلت صغيرة جدا حيث كانت أعلى نسبة لها هي 10.2% سُجلت في العام 1996 وبمبلغ قدره 864 مليون أوقية، وقد سجلت هذه النسبة أدنى مستوى لها في العام 1993 حيث وصلت إلى 2.5%. وبلغ المتوسط العام لنسبة الودائع لأجل للخواص والمؤسسات إلى إجمالي الودائع لأجل نسبة ضعيفة وصلت 7.7%.

الجدول التالي يعطي ملخص للنتائج المشار إليها أعلاه.

الجدول رقم (12)

نلاحظ هنا أن وضعية الجهاز المصرفي الموريتاني -حالات الإفلاس وارتفاع حجم الديون المجمدة- كان لها دور في تراجع بعض المدخرين عن التعامل مع هذا الجهاز خوفا من المغامرة في تحمل مخاطر وضعية البنوك التجارية التي ظلت سياستها الائتمانية والادخارية عاجزة عن كسب ثقة المدخرين. هذا إضافة إلى العوامل الثقافية والاجتماعية التي لعبت دورا في اتساع الفجوة بين هذه الفئة والجهاز المصرفي.

3/ دائنون مختلفون:

تمثل هذه الفئة مجموعة محدودة من المضاربين الذين يتحرون كل فرصة قد تُدر عليهم ربحا سواء عن طريق الجهاز المصرفي، كالحصول على قروض مقابل توفير مقدار معين في حساباتهم المصرفية أو تمويل عمليات تجارية وخدمية مؤقتة، أو غير ذلك. هذه الفئة هي أقرب فئة إلى التعامل في مفهوم السوق المالية والنقدية الحديثة، وإن كان ذلك دون وجود واقعي لهذين السوقين.

ولرصد نسبة مساهمة بند دائنون مختلفون في ودائع الجهاز المصرفي، نقدم الجدول التالي.

الجدول رقم (13)

وقد كانت مساهمة هذه الفئة في الودائع تحت الطلب صغيرة جدا مقارنة بالفئات الأخرى، وهي الفئة الوحيدة التي أخذت قيمة سالبة (-59) وذلك في العام 1997، ووصل متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة إلى 6.9% من إجمالي الودائع تحت الطلب. ويلاحظ أن مدخراتها كانت أكثر توجهها إلى الودائع لأجل وذلك لإمكان حصولها على قروض بضمان تلك الودائع. وقد سجلت الودائع الآجلة لهذه الفئة معدلا متوسطا خلال فترة الدراسة، بلغ 48.2% من إجمالي الودائع الآجلة، وهو بذلك يشكل أكبر بنود الودائع الآجلة. ويعود ميل هذه الفئة في توجيه مدخراتها إلى الودائع لأجل إلى قلة القروض الإنتاجية نتيجة لضعف السوق المحلية أمامها وإمكانية الاستفادة من أسعار الفائدة التي يقدمها الجهاز المصرفي الموريتاني على الودائع لأجل، هذا في نفس الوقت الذي يمكن لهؤلاء استخدام ودائعهم كضمان لعمليات تجارية أو خدمية مؤقتة.

وحتى نتعرف أكثر على اتجاه تطور مدخرات الجهاز المصرفي حسب فئات المدخرين، نقدم فيما يلي معدلات نمو الادخار المحلي حسب كل فئة.

الجدول رقم (14)

ويعكس الجدول أعلاه التذبذب الواضح في معدلات نمو الودائع لدى الجهاز المصرفي الموريتاني، وذلك على مستوى كافة الفئات المكونة لهذه المدخرات. ومن الأخطر في هذه التذبذبات التغيرات الشديدة في معدلاتها من سنة إلى أخرى، رغم أن ذلك لم ينعكس على مستوى إجمالي الودائع تحت الطلب أو الودائع الآجلة، حيث لم تشهد معدلات نموها ذلك التباين الكبير الذي نلاحظه على مستوى الفئات، وهو ما يمكن تفسيره على أن البنود المشككة لصفى الودائع لم تكن تنمو في نفس الاتجاه.

فعلى مستوى الودائع تحت الطلب للهيئات العمومية نلاحظ أنه بعد أن سجلت معدل نمو قدره 78.4% سنة 1993 تراجعت بشكل كبير في السنة التالية لتصل إلى (-26.5)% في العام الموالي. وتزداد الصورة وضوحاً بالنسبة لمعدلات الودائع تحت الطلب لبند دائنون مختلفون، فبعد أن نمت هذه الودائع بنسبة (-109.3)% في العام 1997 ارتفعت بشكل مذهل لتصل إلى 728.8% في العام 1998. كما أن الودائع الآجلة لبند خواص ومؤسسات عرف هو الآخر تغيرات كبيرة حيث سجل نسبة نمو سالبة (-57.5)% في العام الأول من الفترة المدروسة قبل أن ترتفع هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 310.3% في العام التالي 1993.

ثانياً: أسباب ضعف الادخار في موريتانيا

يمكن تلخيص أهم أسباب ضعف الادخار في موريتانيا في النقاط التالية⁽¹⁾:

1/ **تدني مستويات الدخل** والذي يجعل الميل للاستهلاك كبيراً، خاصة مع التخفيضات المتتالية للعملة وما انجر عن ذلك من تصاعد أسعار المواد الاستهلاكية التي تغير مؤشرها من 164.8% في العام 1992 إلى 289% سنة 2002 وذلك باعتماد أسعار شهر يوليو من العام 1985 كأساس لحساب المؤشر⁽²⁾. فقد ازداد تدهور متوسط الدخل الفردي حيث انتقل من 583.4 دولار أمريكي سنة 1991 ليصل إلى 440.7 دولار أمريكي سنة 1994 ويتراجع إلى 386 دولار أمريكي في العام 2001⁽³⁾.

2/ إن أغلبية الدخل الثابتة يستهلكها أصحابها حتى قبل أن يستلموها في شكلها النقدي في آخر فترة السداد، وذلك عن طريق الاستدانة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية دونما زيادة في الدخل الحقيقية. وهو ما يعني أن الادخار السلبي هو الظاهرة الأكثر انتشاراً في البلاد، كما أن الارتفاع المستمر لأسعار يجعل من لهم القدرة على الادخار يميلون إلى تخزينها في بعض القيم الهروبية كالعقارات أو الذهب وفي أحيان كثيرة يتوجهون لشراء الحيوانات والتي إن افترضنا أنها تمثل نوعاً من الاستثمار في قطاع أساسي من الاقتصاد الموريتاني إلا أن نظام الإنتاج والاستغلال فيها لا يزال تقليدياً حيث يفتك المرض والجفاف كل سنة بكثير من هذه الثروة، كما أن منتجات هذا القطاع لم تدخل حتى الآن مجال الإنتاج الحديث، مثل تعليب الألبان واستغلال الجلود والوبر وتصدير اللحوم.... بل غالباً ما تترك تلك الثروات سائبة في الصحاري عرضة لتقلبات الطبيعة القاسية.

(1) محمد الأمين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 96.

(2) Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques, décembre 2003, p : 45.

(3) Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Rapport National sur le Développement Humain Durable 2002, p : 15. (document).

3/ ولبنية المجتمع الموريتاني الخاصة دور في تقليص الادخار حيث يتشكل المستهلكون لدخل معين من عدة أسر، هذا إضافة إلى أن العلاقات الاجتماعية الموريتانية تفرض أعباء استهلاكية تعكس الإسراف في إنفاق ميزانية البيت التي تعتمد على دخول جد منخفضة لا تكفي عادة لتغطية حاجيات الكفاف. ومع أن منحى جيني^(*) الذي يحدد تركيز الدخل لم يتم تحديده حتى الآن بالنسبة لموريتانيا إلا أن الملاحظة العادية تسمح بمعرفة النسبة المحدودة من السكان الذين لهم دخل يزيد على إشباع الحاجات الاستهلاكية.

4/ تتركز المصارف في مدن محدودة من البلاد وفي أحياء معينة من هذه المدن مما يحد من فرص تعبئة المدخرات المتوفرة لدى سكان المدن الأخرى والقرى في البلد.

ومن الطبيعي في ظل نمو ضعيف للودائع وطغيان الودائع تحت الطلب عليها أن يظل جزء محسوس من موارد المصارف لأجلٍ طويلة أو حتى متوسطة دون توظيف، وأن تتركز البنوك نشاطها الرئيسي على تمويل التجارة. ومما يصعب من مهمة استدراج المدخرات القليلة المتوفرة إلى حسابات الادخار في البنوك، كون البلاد تعرف معدلات تضخم متزايدة ويتوسع فيها القطاع غير المصنف ويقدم إمكانيات كبيرة وسهلة للثراء. وبالتالي فإن سياسة تعبئة المدخرات يجب ألا تركز فقط على معدلات الفائدة بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المدخرين وميولهم الاستهلاكية ومستويات الدخل والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا كانت ديناميكية النظام المصرفي قد تقاس بقدرته على توجيه المدخرات إلى تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق منح القروض إلى القطاعات الاقتصادية المحرصة للنمو، فما هو دور الجهاز المصرفي الموريتاني في توزيع الائتمان على مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني؟

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي الموريتاني.

بعد إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الموريتاني وإصلاح سياسات الصرف والائتمان بداية التسعينات، أصبح لزاما على الجهاز المصرفي أن يتحمل مسؤولياته ويساهم حسب إمكانياته في تشجيع وتمويل المشاريع ذات الأولوية والتي لا غنى عنها في ظل غياب أو تراجع التمويل الأجنبي للتنمية الذي أصبح باهظ التكلفة وقاسي الشروط.

أولاً: مجموع قروض الجهاز المصرفي

فيما يلي نستعرض مجمل القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي خلال الفترة المدروسة.

(*) يسمح منحى جيني بمعرفة درجة اللامساواة في توزيع الدخل بالنسبة لمجتمع معين، ومؤشره محصور بين الصفر والواحد (عندما تكون قيمة المؤشر تقارب 1 فذلك يعني أن الكثرة لهم دخول ضعيفة، ويكون التوزيع عادلا عندما تكون هذه القيمة تساوي الصفر).

الجدول رقم (15)

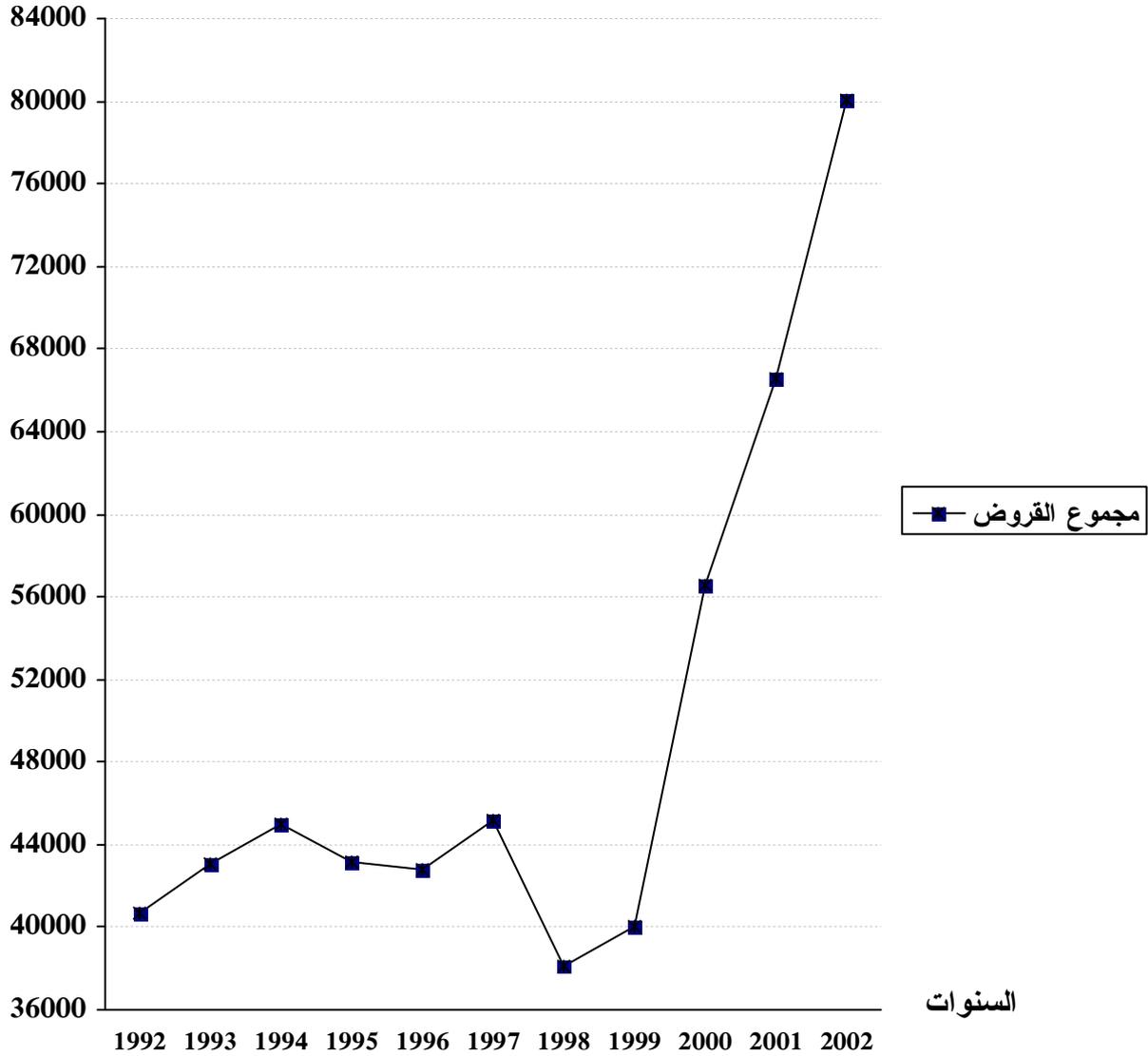
يوضح الجدول أعلاه تطور القروض الداخلية خلال العشرية التي تلت إصلاح الجهاز المصرفي. وقد تميز مجموع القروض الداخلية باتجاه عام نحو التناقص، حيث سجل أعلى قيمة له في العام 1993 وبمبلغ قدره 52974 مليون أوقية قبل أن يأخذ قيمة سالبة دنيا (21978-) في السنة الأخيرة من الفترة المدروسة. ويعود التراجع في صافي القروض الداخلية إلى التراجع الكبير الذي عرفه صافي الديون على الدولة إذ انتقل من (8957+) مليون أوقية في العام 1992 ليسجل في السنة الأخيرة قيمة قدرها (10510-) مليون أوقية، وذلك رغم التحسن الملحوظ في مجموع الديون على الاقتصاد الذي انتقل من 40660 مليون أوقية في بداية الفترة لينتهيها بالقيمة 83532 مليون أوقية.

وبالنظر إلى البندين المكونين للقروض على الاقتصاد - الذي نحن بصددده الآن - فإن بند ديون على المؤسسات العمومية ظل ضعيفا جدا مقارنة ببند الديون على الاقتصاد حيث تراوحت قيم الأول بين 559 مليون أوقية في العام 1992 و 1294 مليون أوقية في العام 2000، أما الثاني فقد تراوحت قيمه ما بين 30722 مليون أوقية في العام 1995 كقيمة دنيا و 82534 مليون أوقية كقيمة عليا في نهاية الفترة. ويعني ارتفاع الديون على الاقتصاد تحسن مشاركة الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل الاقتصاد.

ثانيا: قروض الجهاز المصرفي حسب التوزيع القطاعي.

قبل التطرق إلى توزيع قروض الجهاز المصرفي الموريتاني حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، نتعرف أولا على تطور مجموع هذه القروض خلال الفترة المدروسة، وذلك انطلاقا من الشكل التالي:

شكل رقم (2) : مجموع قروض الجهاز المصرفي الموريتاني خلال الفترة 1992-2002.



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques, Décembre 2003. P: 23 .

لقد اتسم مجموع قروض الجهاز المصرفي الموريتاني بالتذبذب في بداية الفترة المدروسة قبل أن يتوجه إلى التزايد الملحوظ ابتداء من العام 1999، حيث انتقلت قيمة هذا المجموع من 40015 مليون أوقية سنة 1999 إلى 80014 مليون أوقية في العام 2002 أي زيادة قاربت 100% خلال ثلاث سنوات فقط موازاة مع الزيادة الملحوظة في ودائع هذا الجهاز كما رأينا سابقا، وهي الزيادة التي عرفتها القروض الممنوحة لمختلف قطاعات الاقتصاد الموريتاني بنسب متفاوتة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (16)

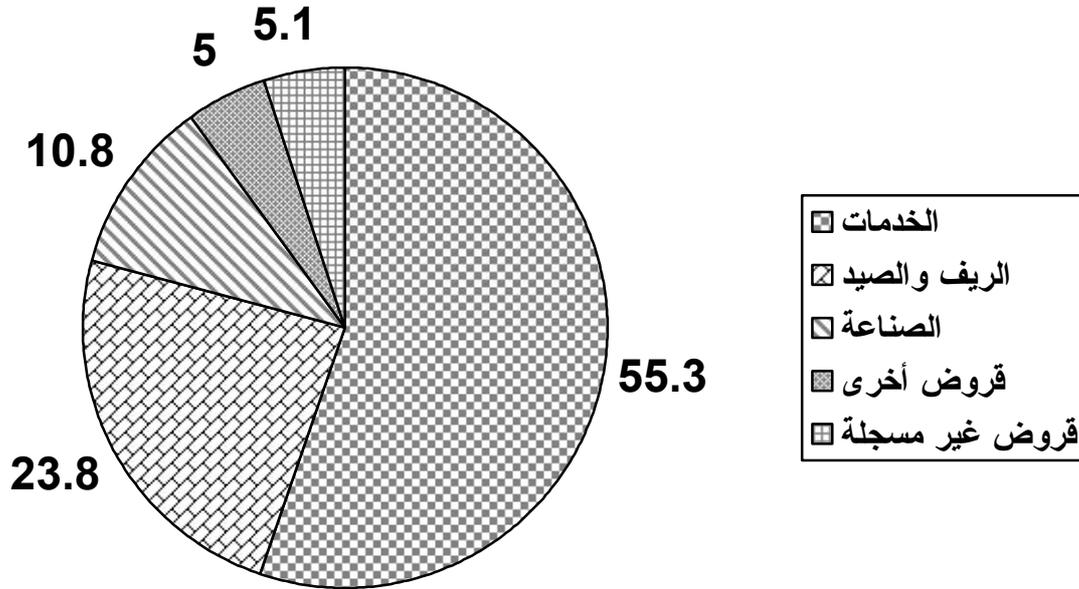
لقد عرف بند التنمية الريفية تذبذبا متواصلًا، حيث شكل في بداية الفترة أهم القطاعات من حيث حجم القروض الممنوحة قبل أن يتراجع إلى المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات ابتداءً من منتصف التسعينات. ويعزى هذا التراجع في النسبة الممنوحة لقطاعي الزراعة والصيد إلى الاهتمام المتزايد الذي تمنحه السلطات الموريتانية لقطاع الخدمات وإلى ميل البنوك التجارية إلى تمويل التجارة أكثر من غيرها لأسباب تعرضنا لها سابقًا.

أما بالنسبة للنشاطات الصناعية فإن القروض الممنوحة لها عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة مع اتجاه قيمه إلى التزايد في نهاية الفترة. فقد سجلت القروض الممنوحة لهذا القطاع أدنى قيمة لها في العام 1997 حيث بلغت 3408 مليون أوقية وهو ما يمثل نسبة 7.5% من مجموع القروض، في حين سجلت أعلى قيمة لها في العام الموالي 1998 حيث بلغت 8630 مليون أوقية وهو ما يمثل نسبة 11.2% من مجموع القروض.

وإذا انتقلنا إلى القروض المصرفية الموجهة لقطاع الخدمات نجد أنها تمثل جزءا كبيرا من إجمالي قروض الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية، حيث لم تنزل نسبتها عن 34.5%، وهي القيمة التي سُجلت بداية الفترة. وظلت هذه النسبة في تزايد مضطرد حتى العام 2001 حيث وصلت 55.8% لتتراجع قليلا في السنة الأخيرة حيث وصلت 55.3% وبقيمة قدرها 44257 مليون أوقية، أي أن هذه القيمة زادت بمبلغ يقارب 30 مليار أوقية خلال عقد من الزمن. لقد نمت القروض الممنوحة لهذا القطاع بمعدل سنوي متوسط وصل إلي 12.2% خلال فترة الدراسة، وساهمت بنسبة متوسطة قدرها 46.1% من مجموع قروض الجهاز المصرفي الموريتاني، مما يجعل هذا القطاع في مقدمة القطاعات الاقتصادية المستفيدة من قروض البنوك التجارية.

وكتوضيح لارتفاع نسبة القروض الممنوحة لقطاع الخدمات في نهاية الفترة المدروسة، نقدم الشكل التالي الذي يعطي توزيع قروض الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات في العام 2002.

شكل رقم (3) : توزيع قروض الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات
للعام 2002 (بالنسبة المئوية).



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (16).

نستنتج من خلال الشكل أعلاه أن غالبية قروض الجهاز المصرفي تتجه إلى قطاع الخدمات بواقع أكثر من نصف مجموعها، مما يجعل هذا القطاع في مقدمة القطاعات الاقتصادية المستفيدة من قروض البنوك التجارية.

نستنتج كذلك أن القروض الممنوحة لقطاع الريف والصيد والتي تحظى بنسبة تقارب ربع المجموع تأتي في المرتبة الثانية وهو ما يجد تفسيره في كون الاقتصاد الموريتاني ما يزال تقليديا إلى حد كبير، إضافة إلى أن نشاط الصيد يعتبر المصدر الأول للحصول على العملة الصعبة.

وعموما تجدر الإشارة إلى أن هذه القروض تتميز بارتفاع معدلات الفائدة عليها وعدم ملاءمة الإجراءات الإدارية المصاحبة لها، كما تتميز بغياب القروض طويلة الأجل فهي في غالبها قصيرة الأجل ، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (17)

يوضح الجدول السابق أن النسبة العظمى لقروض الجهاز المصرفي الموريتاني هي قروض قصيرة الأجل، حيث تراوحت نسبة القروض القصيرة الأجل من مجموع قروض الجهاز المصرفي الموريتاني ما بين 89.9% كنسبة دنيا و 94.1% كنسبة عليا سُجلت في العام 1994. إن البنوك الموريتانية باعتبارها بنوكا تجارية وليست بنوكا متخصصة لا تجد أي حرج في عدم توجيه ائتمانها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأمد كمشاريع الطرق واستصلاح الأراضي أو مشاريع البحث عن المعادن واستخراجها، فهي توجه أساس قروضها إلى النشاط التجاري الذي يضمن استفاضة سريعة وبمخاطر أقل (كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفا).

ثالثا: القروض على مستوى كل قطاع

بعد أن عرضنا لمجمل القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي الموريتاني للقطاعات الاقتصادية المختلفة نحاول الآن التفصيل في هذه القروض على مستوى كل قطاع.

1/ الائتمان الزراعي والصيد:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تتميز الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية وعائلية، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار واستعمال الوسائل التقليدية، ويكاد يكون استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية فيها معدوما. ولانعدام الغلات الصناعية فيها لم تجد أي نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولا يوجد حتى الآن ائتمان زراعي حقيقي في موريتانيا، وإنما هناك مجموعة قروض انفرادية يسيطر عليها التنظيم العشائري والمعرفي.

ولا تخضع هذه القروض لأي تخطيط دقيق ومحكم يجعل منها عاملا محرضا لعملية التنمية الزراعية، حيث أن معدلاتها وفترات سدادها والإجراءات التي تُستخدم في سبيل الاستفاضة منها غالبا ما تعيق أو تحد من حجم المردودية الاقتصادية للمستفيدين منها، ضف إلى ذلك أن المؤسسات التي تقدمها إما أنها لا تمتلك الكفاءة المعهودة لمن يقوم بتقديم مثل هذه القروض أو أنها مقيدة من طرف سلطات عليا تتسم بفوضوية اتخاذ القرارات. ومنذ إفلاس اتحاد بنوك التنمية في العام 1993 لم تعد هناك أية مؤسسة متخصصة في تمويل القطاعات التنموية الرئيسية كالزراعة والصيد.

وللتعرف على مساهمة الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل القطاعات الريفية والصيد نقدم

الجدول التالي.

عند تتبعنا لتطور نسبة القروض الممنوحة لقطاعي التنمية الريفية والصيد نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تذبذبا طفيفا خلال فترة الدراسة مع اتجاه عام نحو التناقص؛ حيث سجلت قيمتيها القصوى (39.4%) والدنيا (23.8%) في العامين الأول والأخير على التوالي. فرغم أهمية القطاع الزراعي والثروة السمكية في الاقتصاد الموريتاني ومساهمتها في الناتج المحلي ودورهما الكبير في توفير العمل والعملات الصعبة فإن السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي تبدو وكأنها لا تولي اهتماما كبيرا لهذا القطاع، حيث ظلت نسبة الائتمان الموجه لهذين النشاطين دون الـ 40% طوال فترة الدراسة.

وبالنظر إلى توزيع القروض على قطاعات التنمية الريفية نجد أن قطاع الصيد ظل يحصل على الجزء الأعظم من هذه القروض حيث أن نسبته منها كانت دائما تفوق 92% (باستثناء العام 1994 حيث سجلت أدنى نسبة لها 87.6%)، ويرجع ذلك إلى الأولوية التي توليها الحكومة لقطاع الصيد باعتباره أهم القطاعات المحركة للنمو في الاقتصاد الوطني؛ حيث وصلت مساهمته في ميزانية الدولة للعام 1999 حوالي 10.6 مليار أوقية، كما يعتبر المصدر الوطني الأول للحصول على العملة الصعبة.

أما التمويلات الخاصة بالزراعة وتربية المواشي فهي تمويلات قليلة استحوذت الزراعة على النصيب الأوفر منها، إلى درجة أن القروض الموجهة لتنمية الماشية اختفت كلية من قائمة قروض الجهاز المصرفي في السنوات الأربع الأخيرة، وكانت أعلى نسبة سجلتها هي 2.4% في العام 1993 وهي نسبة زهيدة خاصة إذا علمنا أنه وإلى غاية العام 1999 ظل هذا القطاع يُشغل ثلثي سكان البلاد ويشارك بنسبة معتبرة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي كما مر بنا سابقا.

وباعتبار أن قطاع التنمية الريفية يحتاج إلى أموال كثيرة ولفترات طويلة حتى يصبح قطاعا محركا لعجلة التنمية في البلاد وهو ما لم يحصل طالما أن البنوك المتخصصة غير موجودة والقروض الممنوحة في غالبيتها قصيرة الأجل، فإن إنتاجية هذا القطاع باتت ضعيفة وظل السكان المعتمدون عليه يتعرضون لتقلبات الطبيعة القاسية ويعانون من نقص في الوسائل والمعدات.

وللبنوك التجارية بعض التبريرات في عدم الاندفاع نحو تقديم القروض للقطاع الزراعي في موريتانيا نذكر منها:

- سيطرة النشاط التقليدي الريفي على هذا القطاع.
- ارتباك الفلاحين في التعامل مع المصارف.
- صعوبة أو عدم وضوح دراسات الجدوى في المشاريع الزراعية والتي تحتاج إلى بنية تحتية متكاملة وكذلك طبيعة القطاع الزراعي المتغير الإنتاج والدخل والأسعار.
- ميل المزارعين إلى الإنفاق الاستهلاكي وضعف ميلهم الحدي للادخار.

في مثل هذه الظروف يصبح من الصعب على البنوك التجارية أن تغامر في منح قروض زراعية ما لم تتدخل الدولة لتوفير ظروف أكثر ملاءمة وأمانا. فالائتمان الزراعي الذي يقتصر على تمويل محصول معين في فترة معينة ولمدة قصيرة لا يؤدي حقيقة إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي وبالتالي لا يحقق أي تراكم رأسمالي.

2/ الائتمان الصناعي:

إن غياب بنك متخصص في تمويل الصناعة أو التنمية بصفة عامة يمثل غيابا شبه مطلق لمصادر رأس المال في القطاع الصناعي. فإذا كانت الزراعة والصيد قد يُستغلان بأدوات وخبرات تقليدية قد تساهم في خلق محصول معقول فإن الصناعة تختلف عن ذلك، حيث أن الصناعة لا تكون إلا بوجود رأس المال الوفير اللازم لشراء المعدات والمواد الخام وتمويل الخبرات وبناء المصانع والمباني والمختبرات وغيرها من الوسائل الضرورية لحركة النشاط الصناعي، والتي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق توقيف أموال ضخمة ولفترات طويلة قد لا تكون البنوك التجارية المصدر الأمثل لتوفيرها. فالبنوك التجارية الموريتانية تتحاشى تمويل الصناعات الصغيرة سواء عند إنشائها أو توسيع نشاطها، فهناك إهمال لدى الجهاز المصرفي الموريتاني لطلبات التمويل المقدمة من صغار الصناع حيث أن حلقة الاتصال بين أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية مفقودة بسبب الطبيعة التجارية لنشاط هذه البنوك ومحدودية خبرة أصحاب المنشآت وتدني المستوى الثقافي لديهم إلى درجة الأمية في أحيان كثيرة، مما يزيد من هاجس المخاطرة من عدم التسديد الناجم عن انخفاض ثقة مؤسسات التمويل في دراسات الجدوى التي يقدمها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي قدراتهم على إتباع أسس محاسبية وأساليب إدارية سليمة. فالنشاط الصناعي الموريتاني يتركز في المدن الكبيرة لكنه يتميز بالطابع الحرفي حيث ينحصر إنتاجه في المجالات التقليدية المألوفة التي ينعدم فيها التجديد والابتكار ويُصنع الطابع الشخصي على ملكية المشروعات الصناعية في البلاد، ويمول المشروع في الجزء الأكبر منه تمويلا ذاتيا. ومن هنا يمكن القول إن نصيب قطاع الصناعة في موريتانيا من الائتمان المصرفي لا يزال محدودا، حيث لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على قروض طويلة الأجل، أما القروض قصيرة الأجل فهي لا تحصل عليها إلا بطرق ملتوية كالوساطة والرشوة، كما أن شروط البنوك لإقراض هذه المؤسسات غالبا ما تجعلها تضطر إلى البحث عن الائتمان خارج الجهاز المصرفي باللجوء للمرابين والأسواق غير الرسمية التي تعتمد أسعار فائدة جد مرتفعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ العام 1985 تمت تصفية العديد من المشاريع الكبيرة (بعد فشلها) وأصبح التركيز في تنمية قطاع الصناعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ورغم ذلك فلا يزال هذا القطاع يعتمد أساسا على الصناعات الاستخراجية التي تعتبر ثاني أهم مصدر للعملة الصعبة للبلاد بعد قطاع الصيد. ويساهم قطاع الصناعة بنسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي (محموبا بالأسعار الثابتة)، حيث بلغت هذه النسبة 18.63% في العام 1999⁽¹⁾. ولرصد مساهمة الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل قطاع الصناعة نقدم الجدول التالي.

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1999, p : 39.

الجدول رقم (19)

نستنتج من الجدول السابق أن مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل الصناعة تأتي في المرتبة الأخيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى. فلم تتعدى نسبة القروض الممنوحة لهذا القطاع 11.2% من إجمالي القروض المصرفية الموجهة للقطاعات الاقتصادية طيلة الفترة المدروسة، وقد تم تسجيل هذه النسبة سنة 1998 بقيمة قدرها 4261 مليون أوقية. وبالنظر إلى أن النسبة العظمى من هذه القروض هي قروض قصيرة الأجل فإنه يجوز لنا أن نقول إنه من المستحيل أن تعتمد تنمية هذا القطاع على تمويل الجهاز المصرفي خاصة في ظل انعدام المؤسسات الائتمانية المتخصصة في تمويل البنى التحتية الصناعية التي ما تزال ضعيفة ومتناثرة.

وتصنف فروع الصناعة التي تستفيد من الائتمان المصرفي الموريتاني إلى أربعة أنشطة هي المناجم، والطاقة، والصناعات التحويلية، والبناء والأشغال العامة، مما يعني أن الصناعة التقليدية لا يعرف أصحابها أبواب المصارف إلا إذا كانوا مودعين، حيث أن البنوك التجارية الموريتانية أهملت كثيرا مجال الصناعات الصغيرة الذي يلائم الوضع الاقتصادي والتقني للبلد؛ ذلك أن التقنيات المستخدمة في هذا المجال مكثفة بالعمل نسبيا وتكلفتها بالنقد الأجنبي منخفضة جدا، كما أن المهارات العمالية المطلوبة لا تحتاج إلى تدريب وإعداد كبير، مما يسهل ظهور مستثمرين جدد في هذا القطاع وأفكار متجددة لسيطته وقربه من المستويات الثقافية في البلد.

والملاحظ عند تتبعنا للنتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قطاع الصناعات التحويلية ظل يحظى وحتى العام 1999 بالنصيب الأوفر من القروض الممنوحة للصناعة قبل أن يصبح قطاع البناء والأشغال العامة هو الأكثر استفادة من هذه القروض؛ فقد ظل بند الصناعات التحويلية يستحوذ على أكثر من نصف القروض الممنوحة لقطاع الصناعة وحتى نهاية التسعينات قبل أن يتراجع دوره للمرتبة الثانية بعد بند البناء والأشغال العامة الذي أصبحت النسبة الموجهة إليه من قروض هذا القطاع جد مرتفعة وصلت في نهاية الفترة إلى 62.2% بعد أن كانت لا تتجاوز 31.5% في العام 1999.

ورغم أهمية الطاقة حتى للقطاعات غير الصناعية فقد كان نصيبها من الائتمان المصرفي ضعيفا طيلة فترة الدراسة، مع أن نسبة هذه القروض إلى قروض الجهاز المصرفي اتجهت نحو التزايد في نهاية الفترة، حيث انتقلت من 3.3% في العام 1992 لتصل إلى 10.3% في العام 2001 مسجلة بذلك أعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة. ونشير إلى أن هذه القروض لا تتجه إلى توفير الكهرباء والماء فهي تتركز في مجال التوزيع مثل بناء محطات البنزين وشراء جهاز النقل أو بعض المولدات الصغيرة، وبالتالي فإن الطاقة الممولة هنا أقرب إلى دعم قطاع الخدمات منه إلى قطاع الصناعة.

أما بالنسبة لقطاع المناجم فإن نصيبه من القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي الموريتاني عرف تراجعا كبيرا منذ منتصف التسعينات، إذ انتقلت نسبتها من 8.3% بداية الفترة قبل أن تتعدم في نهايتها، حيث أصبحت هذه القروض لا تكاد تجد طريقها إليه ابتداء من العام 1996. وقد يرجع الانخفاض المسجل في هذا البند إلى كون النشاط المنجمي ينحصر أساسا في استخراج المعادن من باطن الأرض وهو ما يتطلب منح قروض ضخمة متوسطة أو طويلة الأجل ليست البنوك التجارية الوطنية قادرة على

توفيرها خاصة بعد تدخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع واشتداد المنافسة في هذا المجال، حيث وصل مجموع الاستثمارات المباشرة الخاصة في موريتانيا إلى 9.6 مليار أوقية في العام 2000 بعد أن كانت هذه القيمة شبه معدومة في نهاية التسعينات.

وعموما فإن قروض الجهاز المصرفي الموريتاني بوصفها الحالي لا تُمنح إلا لمشاريع سبق أن رأت النور واكتمل رأسمالها، وذلك لأنه يصعب قيام أي مشروع صناعي مهما كان حجمه بقروض قصيرة الأجل. وهو ما يعني أن الائتمان المصرفي يتعامل مع الواقع الهش للصناعة الموريتانية دون أن يتبنى أي سياسة ائتمانية لتشجيع حركة التصنيع في البلد.

ويُبرر قيام البنوك التجارية الموريتانية بعدم منح تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الصناعي بالأسباب التالية:

- كل وحدات الجهاز المصرفي الحالية بنوك تجارية يتركز نشاطها على منح القروض قصيرة الأجل وفي المجالات التي تُعتبر أرباحها كبيرة وسريعة ومضمونة.
- ضعف مصادر البنوك التجارية الموريتانية سواء ما يتعلق بالودائع أو رؤوس الأموال، وبالتالي صعوبة توجيه مواردها القليلة إلى مجالات استثمار مشكوك فيها.
- التقييد الذي يفرضه القانون المصرفي للعام 1988 على البنوك التجارية في امتلاك أسهم كبيرة في الشركات والمشروعات غير المالية، حيث يمنع هذا القانون على البنك المساهمة في رأسمال الشركات بأكثر من 30% من رأسمالها وأن لا تزيد هذه النسبة على 5% من رأسمال البنك أو المؤسسة المالية⁽¹⁾ ويستثني من هذا الشرط البنوك المتخصصة في التنمية والتي لم تعد موجودة الآن.
- عدم وجود سوق مالية تساهم في تحريك محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية، وتطويرها في صالح احتياجات تمويل التنمية الاقتصادية، هذا إضافة إلى احتفاظ المؤسسين للشركات من الأفراد والمؤسسات الأخرى بأسهمهم في رأسمال الشركات المغلقة وعدم حدوث تنازلات إلا في حدود ضيقة.
- ضعف الصناعة وقيمتها المضافة وشدة المنافسة التي تتعرض لها نتيجة انفتاح السوق المحلية أمام المنتجات الأجنبية، مما يخلق شكا لدى البنوك في مدى قدرتها على تحمل أعباء القروض ومن ثم العجز عن تسديدها.

3/ الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات:

يعتبر تسهيل عمليات التجارة من الوظائف الأساسية في البنوك التجارية، حيث ارتبط دور البنوك التجارية في الوقت الحاضر بفتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان. وتحتل التجارة الخارجية والداخلية مكانة واضحة في الاقتصاد الموريتاني، وذلك من خلال اعتماد الاقتصاد على عوائد تصدير السمك وخامات الحديد في توفير حاجات البلد من النقد الأجنبي، وهو ما يسمح باستيراد الحاجيات الاستهلاكية والإنتاجية الضرورية. ونتيجة لسرعة حركة النشاط التجاري وسهولة تحويل

(1) مجلة الصيرفي الموريتانية، العدد الأول، العام 1989، ص: 3.

موارده إلى سيولة نقدية قامت البنوك التجارية بإعطاء هذا القطاع الأولوية عند منحها القروض، مما يجعله يحظى بنصيب الأسد من التمويل المصرفي. فنشاط التجارة يتكون من عمليات قليلة المخاطرة سريعة العائد حيث تقع غالبا في نطاق الأجل القصير، وهو ما أدى إلى ميل الجهاز المصرفي لتمويل النشاط التجاري على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى في البلد.

وتعود أهمية تمويل التجارة سواء في الناتج المحلي الوطني أو في انتشار الأسواق الكبيرة والصغيرة في البلاد إلى اعتماد موريتانيا الشديد على توفير حاجياتها من السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية على الاستيراد من الأسواق الأجنبية. وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الفائض الذي يتحقق من تصدير المواد الأولية يأخذ طريقه إلى تمويل التجارة وليس الصناعة أو الزراعة، حيث أن تسهيلات الائتمان التجاري التي تمنحها البنوك التجارية تعتمد على الودائع التي رأينا أن النسبة الكبيرة منها هي ودائع المؤسسات العمومية التي مصدرها فائض تصدير خامات الحديد أو الثروة السمكية، أو عن طريق قروض البنك المركزي للجهاز المصرفي.

ويتضح نصيب قطاع الخدمات من الائتمان المصرفي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20)

من خلال الجدول السابق يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

- يلاحظ التباين الشديد في توزيع قروض الخدمات على الأنشطة المكونة للقطاع، حيث ظل بند التجارة يستوعب الجزء الأكبر من قروض النشاطات الخدماتية سواء على مستوى القروض قصيرة الأجل أو القروض متوسطة الأجل، حيث حصل خلال فترة الدراسة على نسبة متوسطة بلغت 78.8% من إجمالي هذه القروض؛ حوالي 97% من هذه القروض قصيرة الأجل و 3% فقط متوسطة الأجل.

- يأتي في الترتيب بعد التجارة بند خدمات أخرى ومواصلات، عبور ثم نقل وأخيرا يأتي التنظيم العقاري في المرتبة الأخيرة. وتُستغل القروض الموجهة للمواصلات والخدمات الأخرى في تمويل وكالات التليفون والفاكس العمومية التي انتشرت مؤخرا في البلاد، وكذلك في شراء المعدات والأجهزة المرتبطة بخدمة المواصلات ودفع الرسوم الضرورية لترخيص هذا النشاط. وقد حظي هذا النشاط بنسبة متوسطة من مجموع القروض الممنوحة لقطاع الخدمات بلغت 16.1% .

- أما النشاط الثالث في الترتيب من حيث الاستفادة من قروض الجهاز المصرفي فهو خدمات العبور (الخدمات التي تتعلق بكلفة الشحن والنقل إلى الرصيف والتكاليف المترتبة على التخزين في الميناء أو في المطار...إلخ)، والذي حظي بنسبة 2.4% كمتوسط سنوي من إجمالي القروض قصيرة الأجل لقطاع الخدمات دون أن يستفيد من القروض متوسطة الأجل إلا بقدر جد بسيط.

- وأخيرا تأتي النشاطات المتعلقة بالنقل والتنظيم العقاري بنسب تراوحت ما بين 1.1% و 4% من مجموع القروض بالنسبة للنقل و 0% إلى 1.5% بالنسبة للتنظيم العقاري، وهو ما يمثل معدلا سنويا متوسطا قدره 1.95% بالنسبة للنقل و 0.75% بالنسبة للتنظيم العقاري، وهي نسب جد ضعيفة.

ومن الملاحظ أن القروض المصرفية لقطاع الخدمات تكاد تكون في مجملها قروض قصيرة الأجل، حيث أن نسبة القروض قصيرة الأجل بلغت في المتوسط 94.9% من إجمالي القروض المصرفية لقطاع الخدمات، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل العائد من هذه القروض مقارنة بمثيلاتها في قطاعات الزراعة والصيد والصناعة.

وبالإضافة إلى العلاقة التقليدية بين البنوك التجارية والنشاط التجاري والتي تجعل نشاط الأولى يتركز في خدمة الثانية، هناك مجموعة من العوامل رسّخت هذه العلاقة بشكل أكبر في موريتانيا، نذكر منها:

- سيطرة مجموعة من رجال الأعمال على الوحدات المصرفية المتواجدة في البلاد بالإضافة إلى سيطرتهم على النشاط التجاري، حيث أن كبار التجار في موريتانيا هم أنفسهم رؤساء مجالس إدارات البنوك التجارية أو أشخاص معينين من طرفهم، مما يعني سهولة حصولهم على حاجاتهم من القرض خاصة أن القانون المصرفي للعام 1988 سهل للمساهمين في رؤوس أموال البنوك الحصول على قروض من المؤسسات المالية المساهمين فيها بعد سنة واحدة من مساهمتهم، كما أنها لا تشترط الإذن المسبق من مجلس إدارة البنك إذا كانت أقل من 5% من رأسمال البنك⁽¹⁾.

(1) مجلة الصيرفي الموريتانية، مرجع سابق، ص:5.

- اعتماد الدولة على الاستيراد في توفير أغلب حاجياتها من السلع الإنتاجية والمواد الغذائية الضرورية بكافة أنواعها، مما يعني توجيه أغلب الموارد المالية لتمويل عمليات الاستيراد هذه.

- سهولة التعامل المصرفي مع أصحاب العمليات التجارية، وذلك بتوفير الضمانات سواء من المصدر أو المستورد حيث تتعدد وسائل الضمانات لدى البنك التجاري، وأهمها البضاعة نفسها، الشيء الذي يصعب توفيره أو ضبطه لدى المزارع التقليدي أو صاحب المصنع الصغير.

مما سبق يتضح أن الجهاز المصرفي الموريتاني يخصص الجزء الأهم من قروضه لقطاع التجارة وليس إلى الصناعة أو الزراعة والصيد، هذا إضافة إلى أن أغلبية هذه القروض هي قروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وبالتالي لا تناسب الاستثمارات الصناعية أو الزراعية. ومع ذلك فلا يوجد أي بديل عن هذه القروض في السوق الموريتانية نتيجة غياب البنوك المتخصصة في تمويل التنمية. وفي ظل هذا الخيار الوحيد يكون من الضروري وجود سياسة ائتمانية واضحة المعالم مع رقابة ملائمة للائتمان المصرفي مما يسمح بتوجيه أكبر قدر ممكن من ائتمان الجهاز المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية.

المطلب الثالث: مدى فعالية السياسة الائتمانية الموريتانية.

عند تعرضنا للسياسة النقدية في الدول النامية (المبحث الثالث من الفصل الثاني) لاحظنا أنه في مثل هذه الدول تكون العادة المصرفية غير متطورة ويقف انتشار الوعي المصرفي، إضافة إلى ضعف درجة نقدية الاقتصاد، وتغير المعروض النقدي بشكل جوهري، وعدم اتساع السوق النقدية والمالية، وعدم تركيز البنوك وقلة تلك المتخصصة منها.

إن هذه الخصائص تلقي بظلالها السلبية على فعالية أدوات السياسة النقدية بصفة عامة والسياسة الائتمانية بصفة خاصة لأنها ترتبط بخصائص الجهاز المصرفي في تلك البلدان، ولها علاقة بأسواق النقد والمال.

وتعيش موريتانيا حالة من ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم في البلد، ووجود قطاع كبير يستهلك إنتاجه ذاتيا، لا سيما في المناطق الزراعية حيث يذهب الجانب الأكبر من إنتاجه إلى الاستهلاك الذاتي، وتضيق فيه المبادلات النقدية مقابل اتساع المقايضة باستثناء دائرة محدودة من المواد الأساسية. كما أن قصور الوعي المصرفي وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع الميل إلى الاكتناز وقلة الوحدات المصرفية وسوء توزيع الموجود منها، وقلة استخدام الصكوك في تسوية المدفوعات، وضيق السوق النقدية والمالية، كل ذلك أدى إلى الحد من فاعلية استخدام أدوات السياسة الائتمانية لتوجيه الائتمان، كما كان له دور في عدم لجوء البنك المركزي إلى استخدامها كثيرا في هذه الظروف، ومن هذا المنطلق تعتبر السياسة الائتمانية في موريتانيا ضعيفة الفاعلية.

وبالإضافة إلى كل العقبات السابقة فإن خبرات الجهاز المصرفي الموريتاني محدودة جدا فهو حديث النشأة (1973). ومنذ ذلك التاريخ القريب نسبيا مر هذا الجهاز بعقبات وأزمات متتالية نتيجة

للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية وإمكانياته الداخلية، نجم عنها تنفيذ سياسات متعددة لتنظيفه وإصلاحه تمثلت في بدايتها بالإشراف المباشر عليه من طرف الحكومة الموريتانية، حيث كانت أغلب أسهمه مملوكة للبنك المركزي الموريتاني والحكومة، كما كانت أغلب مصادر ودائعه من موارد المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، مما جعل السياسة الائتمانية توجه بشكل مباشر عن طريق تدخل الحكومة بواسطة البنك المركزي في إدارة المصارف نفسها. واتسمت تلك الفترة بالفوضوية في توجيه الائتمان وغياب المعايير الدقيقة لمنح الائتمان وتجاوز البنك المركزي عن خروقات البنوك لقوانينه وتوصياته في كثير من الأحيان، وذلك رغم قدرته على توجيه البنوك آنذاك أكثر منه في فترة التحرير الحالية. ويعود كل ذلك إلى طبيعة إدارة القطاع العام في تلك الفترة، والذي اتسم بغياب الخبرات وتدني مستوى الكفاءة الإدارية لكل الوحدات الاقتصادية، والتي من بينها الجهاز المصرفي، مما خلق أزمة النظام المصرفي في الثمانينات من القرن الماضي، حيث لم يبق من بنوك تلك الفترة سوى البنك العربي الليبي بالإضافة إلى البنك المركزي طبعاً. أما باقي الوحدات فقد تم دمج بعضها أو تصفية البعض الآخر وذلك جراء عمليات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منتصف الثمانينات، واستهدفت بشكل أساسي إصلاح الجهاز المصرفي وتفعيل أدوات السياسة الائتمانية بما يتمشى مع مرحلة التحرير الاقتصادي الحالي، والتي اعتمدت فيها السياسة الائتمانية على توسيع هامش حرية تصرف الوحدات المصرفية بعد خصصتها- في منح الائتمان، وذلك بالسماح لها بتحديد سعر الفائدة وحجم القروض ونوعية العملاء الذين يتعامل معهم البنك ومدة القروض، مما خلق نوعاً من التباين في السياسة الائتمانية من بنك إلى بنك من أجل التنافس في الاستحواذ على أكبر نسبة من السوق. بيد أن الطبيعة الحالية للنظام المصرفي تحول دون تطبيق أي نوع من أنواع المنافسة، وذلك لقلّة الوحدات المصرفية وتركز أسهم ملكيتها لدى نفس الأفراد تقريباً.

وسنقوم فيما يلي بتقييم أداء أدوات السياسة الائتمانية التي يستخدمها البنك المركزي الموريتاني للتأثير على الائتمان.

1/ تغيير سعر الخصم:

إن تطبيق هذه الوسيلة في الاقتصاديات المتخلفة يلاقي صعوبات جمة بسبب عدم تغلغل عادة استخدام الأوراق المالية والتجارية. فإذا ما حاول البنك المركزي استخدام هذه الوسيلة فإن النتيجة الحتمية هي تقلب أسعار الأوراق المالية والتجارية تقلباً شديداً، دون أن تتغير كمية الائتمان المصرفي تغيراً واضحاً. كانت سياسة تغيير سعر الخصم هي أولى أدوات الرقابة غير المباشرة للائتمان التي اعتمدها البنك المركزي الموريتاني من أجل تطبيق سياسة انكماشية بناء على أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي والتي ترمي إلى تخفيض معدلات التضخم الناجمة أساساً عن العمليات المتكررة لخفض العملة الوطنية وتحرير الأسعار، قبل أن يراجع سياسته في هذا المجال ابتداءً من العام 2000 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (21): يوضح تطور نسبة سعر الخصم خلال الفترة 1992-2002.

السنة	1993	1997	1998	إبريل 2000	نوفمبر 2000	2001
النسبة (%)	11	15	18	16	13	11

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

-Banque Centrale de Mauritanie· Rapport Annuel 2000، p : 62.

-Rapport National sur le Développement Humain Durable 2002، p : 17.

ويشير تقرير البنك المركزي للعام 2000 إلى أن تخفيض سعر البنك يهدف إلى تخفيف الشروط التقييدية التي تضعها البنوك التجارية على منح الائتمان (حيث أن سقف نسبة الفائدة المدينة يحسب من خلال سعر البنك، كما سبق أن رأينا)، وذلك في ظل تزايد متطلبات التنمية إلى المزيد من الاستثمارات. وبالتالي فإن استخدام سياسة سعر الخصم وتغييرها بالزيادة أدى في غالب الأحيان إلى المزيد من عمليات التضخم الناجم عن رفع تكلفة الائتمان، والحد من الطلب على الائتمان الضروري لتمويل التنمية الاقتصادية؛ حيث أن استخدام هذه السياسة في مكافحة التضخم عن طريق تقييد الائتمان في الدول المتخلفة كحالة موريتانيا يبدو أكثر وقعا على الاستثمار، بينما يبدو اللجوء إلى أدوات السياسة المالية لهذا الغرض، عن طريق رفع أسعار الضرائب وزيادة الفائض الحكومي أكثر وقعا على الاستهلاك، كما أن طبيعة الجهاز المصرفي الموريتاني الذي تسيطر عليه البنوك التجارية وطبيعة الاقتصاد الموريتاني الذي تتخفف فيه فرص الاستثمار في الصناعة والزراعة لغياب البنى التحتية اللازمة لإنجاح مشاريعها وزيادة إنتاجها وغياب الضمانات الكافية في هذه القطاعات، كل هذا يجعل الائتمان المصرفي يتوجه إلى قطاع الخدمات - كما سبق أن رأينا - وذلك رغم محاولة البنك المركزي توجيهه إلى القطاعات الأكثر إنتاجية. فالبنوك التجارية تميل إلى توجيه أموالها نحو قطاع الخدمات لارتفاع معدلات الفائدة فيه وقصر مدة قروضه وارتفاع ضماناته بعكس قطاعي الصناعة والزراعة وهو ما يوضحه توزيع الائتمان المصرفي في الجدول(20).

وإذا كانت سياسة سعر الخصم في استخداماتها السابقة قد أدت إلى رفع تكلفة الائتمان المصرفي وهو ما يكشفه ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة بمعدلات تزيد عن 20% فقد نجحت في الحد من لجوء البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي حيث تراجعت قروضها منه من 4380 مليون أوقية سنة 1992 إلى 7 مليون فقط ابتداء من العام 1995 لتنتهي الفترة المدروسة بالقيمة نفسها، إلا أن هذا التقييد للائتمان المصرفي قد لا تعوضه تعبئة المدخرات الذاتية لتمويل الاستثمار وهو ما تبرر به برامج الإصلاح الاقتصادي اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة.

ومن هنا فإن تقييد الائتمان عن طريق هذه الأداة يصلح في الدول الصناعية المتقدمة التي وصلت بقدراتها الإنتاجية إلى الطاقة القصوى، وحقت حجما وفيرا من الإنتاج يمكن معه لقوى العرض والطلب أن تلعب دورا كبيرا في أسعار السلع والخدمات، إلا أن هذه السياسة الانكماشية في بلد متخلف كموريتانيا

تتصف هيكله الإنتاجية بالجمود، سوف تترجم إلى ارتفاع للأسعار في حلقات متتابعة من الركود التضخمي.

2) سياسة السوق المفتوحة:

يتطلب نجاح هذه الأداة وجود سوق نقدية ومالية متسعة مما يسمح بالتعامل المكثف في الأوراق التجارية والمالية، وهو ما ليس متوفرا في بلد نام كموريتانيا. فاستخدام هذه الأداة للتأثير على احتياطات البنوك التجارية يبقى رهينا بما يلي⁽¹⁾:

- وجود سوق نقدية ومالية في حالة نمو، أي وجود مؤسسات وأفراد خارج الجهاز النقدي مستعدين لشراء وبيع سندات الحكومة والقطاع الخاص بكميات كبيرة.
- اعتياد الجمهور على استعمال الشيكات كوسيلة للدفع أو بتعبير آخر أن تشكل الودائع النقدية نسبة عالية من الكتلة النقدية.
- أن تكون المصارف التجارية، معتادة على الاحتفاظ بنسبة من الأموال الجاهزة قريبة من النسبة الدنيا القانونية.

لكن انعدام السوق المالية وضيق السوق النقدية في موريتانيا هذا إلى جانب تدني الوعي المصرفي لدى المواطنين يجعل من تأثير هذه الأداة على الائتمان المصرفي أمرا مشكوكا فيه. وبالنظر إلى ظروف الاقتصاد الموريتاني الذي تخلت فيه الدولة عن تسيير وتوفير الأموال اللازمة للمؤسسات الصناعية والتجارية، فإنه يجدر بالبنك المركزي أن يستخدم عمليات السوق المفتوحة كوسيلة لتحفيز الجهاز المصرفي على تقديم الائتمان لتمويل النشاطات الإنتاجية، وهو ما يعني تبنيه سياسة توسعية عن طريق شراء أدونات الخزينة من المؤسسات المالية والأفراد الذين يحملون هذه الأدونات، وهذا الإجراء مقيد بحجم أدون الخزينة التي كان قد دخل بصفته بائعا لها في فترة سابقة حين تبنى سياسة انكماشية، وبالتالي فإنه لا يمكن للبنك المركزي الاعتماد على هذه الأداة كوسيلة لحل أزمة السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي وتوفيرها لأموال تلبي حاجات الاستثمار المالية.

ويستخدم البنك المركزي الموريتاني هذه الأداة منذ أواخر العام 1994، وهي مازالت تقتصر حتى الآن على عمليات بيع وشراء أدونات الخزينة. وقد وصل مخزون أدونات الخزينة في العام 1999 إلى 6285 مليون أوقية تحوز البنوك التجارية منها على المبلغ 4435 مليون أوقية وهو ما يمثل نسبة 70.56% أي بزيادة عشر نقاط مئوية مقارنة بالعام المنفرط 1998⁽²⁾، وهي نسبة كبيرة قد يكون الدافع وراءها محاولة كسب ود البنك المركزي واحتمال تدخله مشتريا - من حين لآخر - لهذه الأوراق من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية.

(1) ولد حمني بننه، مرجع سابق، ص: 102.

(2) Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1999, p : 63.

3/ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الفعالة وخاصة في البلدان النامية، ويعود ذلك لأثرها المباشر الذي يمس حجم الائتمان المقدم أو المقدرة الإقراضية للبنوك. وترجع فعالية هذه الأداة إلى سيطرة البنك المركزي وسلطته القانونية على البنوك التجارية في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وهو ما يجعل البنوك التجارية غير قادرة على زيادة الائتمان عندما يرفع البنك المركزي هذه النسبة في حالة رغبته في تخفيض حجم الائتمان، وحتى إذ اقترضت من الخارج أو لجأت إلى مراكزها في البلاد الأجنبية.

إن نجاح هذه السياسة يختلف من دولة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، غير أن تغيير هذه النسبة بحرية كاملة يمكن البنك المركزي من التحكم شبه التام في الائتمان، إلا أنه أحيانا يربك حركة الائتمان في الدول النامية التي تتميز بالتذبذب والموسمية نتيجة لاختلال هيكلها الاقتصادي. وعليه فإنه يمكن استخدام هذه الأداة بفعالية إذا ما أخذت هذه السياسة بعين الاعتبار هذا التذبذب لأن طابعها ذو التأثير المباشر يجعلها من أفضل الأساليب وخاصة عند علاج التضخم أو التخفيف منه.

وفي موريتانيا كانت نسبة الاحتياطي القانوني عند بداية استخدامها في حدود 3% من مجموع ودائع البنوك التجارية، قبل أن يتم رفعها إلى 4.5% في مارس من العام 1997 لتستقر عند هذه النسبة وحتى اليوم. ويرجع ذلك إلى أن البنوك التجارية اشتكت كثيرا من ضعف سيولتها وترددت على البنك المركزي مما جعل هذا الأخير يركز على أداة سعر الخصم للتأثير على الائتمان المصرفي وتجاهل أداة الاحتياطي القانوني.

4/ الرقابة النوعية:

تعتبر الرقابة النوعية ذو أهمية كبيرة في البلدان الآخذة في النمو نظرا لندرة رأس المال الذي تتميز به هذه الدول، وميل البنوك في معظمها إلى توظيف أموالها في تمويل التجارة الخارجية والعقارية مع تقليل تزويد باقي القطاعات الأخرى بالتمويل اللازم ولا سيما لآجال طويلة أو متوسطة وهذا نظرا لطبيعة مواردها المتوفرة.

وفي إطار إصلاح النظام المصرفي للعام 1992 تخلى البنك المركزي عن الرقابة المباشرة (كمية كانت أم كيفية) واكتفى بتقديم مجموعة من المعايير التي طلب من البنوك التجارية أن تعتمد عليها عند منحها للقروض شملت معايير السيولة والقدرة على الدفع والمردودية. إضافة إلى ذلك طلب البنك المركزي من البنوك التجارية أخذ ما يلزم من ضمانات من المقترضين، منها ما هو شخصي (السمعة، والمركز المالي، والملاءمة) ومنها ما هو عيني (الضمانات التي تسهل سيطرتها ومراقبتها).

كما أوصى البنك المركزي منذ نهاية الثمانينات أن تركز البنوك في التمويل على قروض التصدير لخدمة التجارة الخارجية والإنتاج المحلي بالإضافة إلى القروض الخاصة بتجهيز المنشآت، وأن تتمسك البنوك بحساب يشمل حركة الأصول الأساسية للعملاء وتتفادى القروض التجارية المغطاة بالمخزون بشكل مفرط، أو الأصول التي تضعها المؤسسات في شكل تمويل ذاتي أو رأسمال خارجي.

لكن العمل بهذه القرارات والنصوص ظل محدود جدا نظرا لعدم وجود نظام عقابي ولا حتى نظام شامل للرقابة على الائتمان المصرفي، فكل ما هناك مجموعة من التوصيات والقرارات التي تصدر وتعديل بين الفينة والأخرى. فالمُسيّر المصرفي الموريتاني له قدرة كبيرة في مجال الائتواء والتشويه يجعل هروبه من الرقابة أمرا سهلا، وقد انعكس هذا السلوك ليس في تعامله فقط مع البنك المركزي وقراراته ولكن على العملاء، مما كان له أثر نقل العدوى إلى العميل نفسه في رسم الائتواء والتشويه على البنك وسوء النية في التسديد، وهو ما يعتبر السبب الرئيسي وراء أزمة النظام المصرفي التي عصفت به في الثمانينات وتركت أثرا كبيرا على مدى فعالية السياسة الائتمانية في البلاد.

نشير أخيرا إلى أنه نظرا لما ذكرنا من اختلال في الهياكل الاقتصادية في هذا البلد وما يعانيه من ضعف نمو الجهاز المصرفي، وتفضيل السيولة للاكتناز في ظل العجز عن جذب وتعبئة المدخرات، وعدم وجود سوق نقدية أو مالية، فإنه يتعين على السلطات النقدية ألا تعتمد فقط على السياسة النقدية وحدها لفاعليتها النسبية والمحدودة، بل يجب عليها مزاجتها بالسياسة المالية وخاصة لرفع الطلب الفعلي وتنشيط الاستثمار.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل السياسة الائتمانية الموريتانية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال مبحثين؛ الأول خصصناه لمسيرة تطور هذه السياسة والثاني للدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي الموريتاني في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الوقوف على مدى قدرة هذا الجهاز على تعبئة المدخرات وتوزيعها على شكل قروض تستفيد منها القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- مرت السياسة الائتمانية منذ تأسيس البنك المركزي الموريتاني عام 1973 بمرحلتين رئيسيتين؛ الأولى غطت الفترة 1973-1985 وفيها اعتمد البنك المركزي الموريتاني أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان، أما الفترة الثانية فهي التي رافقت برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة منذ منتصف الثمانينات بالتعاون مع مؤسسات بروتن وودز واعتمدت فيها السلطات النقدية في البداية سياسة القاعدة النقدية قبل أن تتخلى عنها ابتداء من العام 1992 لتعتمد أساليب الرقابة غير المباشرة على الائتمان.
- استخدم البنك المركزي الموريتاني مجمل الوسائل المعتادة للرقابة غير المباشرة على الائتمان، ومع ذلك لم ينجح في توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة والمحركة للنمو، وذلك ناتج عن أوضاع التخلف التي يعيشها البلد والتي انعكست سلبا على أداء الجهاز المصرفي مما أدى إلى زعزعة الثقة فيه.
- لقد ارتفعت نسب الفائدة كثيرا دون أن يؤدي ذلك إلى جذب الادخارات المحلية والخارجية بالقدر المطلوب، وذلك عائد إلى أن هذا الارتفاع ناتج بالأساس عن عمليات الاحتكار والاكنتاز وليس عائدا إلى ارتفاع الطلب على القروض البنكية.
- يُخصص الجهاز المصرفي الموريتاني الجزء الأهم من قروضه لقطاع التجارة وليس إلى الصناعة أو الزراعة والصيد، هذا إضافة إلى أن أغلبية هذه القروض قصيرة الأجل وبالتالي لا تناسب الاستثمارات الصناعية أو الزراعية التي تحتاج إلى أموال ضخمة ولفترة طويلة.

